

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٢١

الخميس، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

لقد أدركت الجماهيرية منذ منتصف السبعينات ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وكانت أول دولة قدمت مقترحات رسمية إلى الجمعية العامة بهذا الخصوص، حيث طرحت مشاريع قرارات على جميع دورات الجمعية العامة منذ الدورة الرابعة والثلاثين إلى الدورة الأربعين تهدف إلى إصلاح عمل مجلس الأمن، وإلغاء امتياز حق النقض. ورغم أن المقترحات الليبية لم يكتب لها النجاح بسبب معارضة القوى الكبرى، فإنها خلقت تفهما واسع النطاق للمسألة داخل الجمعية العامة، نتج عنه إصدار قرار في دورتها السابعة والأربعين يقضي بتشكيل فريق مفتوح العضوية للنظر في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. وقد شاركنا بنشاط في عمل الفريق، غير أن عمله وصل إلى طريق مسدود.

لقد صاحبنا الشعور بالأمل على مدى السنة الماضية، ونحن نحري المشاورات على مختلف المستويات، من أجل التوصل إلى إصلاح جذري لمنظومة الأمم المتحدة خدمة للأمن والسلام العالميين. ولكن مع اقتراب موعد اجتماعنا على مستوى القمة في بداية هذه الدورة، اتضح أن الإصلاح

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد عبد الرحمن محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية أن أؤكد ثقة وفد بلادي بأن قيادة السويد لأعمال هذه الدورة ستقودنا إلى أفضل النتائج. ولا يفوتني أن أثنى على الجهد الذي بذلته غابون ممثلة في وزير خارجيتها أثناء قيادتها الدورة الماضية للجمعية العامة. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر من جديد عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، للدفع بمسيرة إصلاح الأمم المتحدة، وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن ليبيا تؤمن بأن نزع أسلحة الدمار الشامل عامل أساسي في بناء الثقة، وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك فقد أعلنت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تخليها الطوعي عن البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً، ووسائل إيصالها. وقامت منذ ذلك التاريخ بالتعاون بكل شفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وتم التخلص من كل المواد والمعدات ذات العلاقة، بمعرفة خبراء الوكالة والمنظمة.

وليبيا الآن طرف في جميع الاتفاقيات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ومدونة السلوك الخاصة بالقذائف التسيارية، وتأمل أن يتعاون أعضاء المجتمع الدولي بصورة أفضل للتخلص من أسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول، دون تمييز، من أجل خلق عالم يسوده الأمن والسلام.

إن الإعلان الليبي جاء تنويجاً للخطوات الليبية السابقة في هذا المجال، ابتداءً من المساهمة الفعالة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، من خلال الانضمام إلى اتفاقية بيليندا، والدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه استمرار التعاون التام مع المنظمات الدولية في هذا المجال، فإننا نؤكد على حق ليبيا في توسيع قاعدة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لدعم التنمية، وخاصة في مجالات الطب والزراعة وتحمية المياه والتنقيب عن النفط والمعادن وإننا نأمل أن تكون المبادرة الليبية مثلاً تحتذي به جميع الأطراف في المنطقة، بوضع جميع منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الذي نطمح إليه ما زال بعيد المنال لأن بعض القوى صاحبة الامتيازات في مجلس الأمن لا تريد التنازل عن امتيازاتها، ولا حتى اقتسام هذه الامتيازات مع دول أخرى.

إن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية فرضت لنفسها حقوقاً وامتيازات، عند كتابة الميثاق، أدت إلى تهميش الجمعية العامة وجعلت مجلس الأمن جهازاً مسيطراً، وغير منصف وغير متوازن، يخلو من الديمقراطية ويساء فيه استخدام حق النقض، ومن ثم عجزت الأمم المتحدة عن تطبيق العدالة بين الشعوب - بل تسببت بعض قراراتها في إلحاق الضرر ببعض الشعوب.

وإذ نتحدث عن إصلاح الأمم المتحدة علينا أن نأخذ في الاعتبار أن عدد أعضائها قد وصل إلى ١٩١ دولة، وظهرت مشاكل عالمية جديدة بالإضافة إلى المشاكل القديمة، الأمر الذي يستوجب جعل سلطة القرار في يد جميع أعضاء الأمم المتحدة، أي في يد الجمعية العامة، التي تتساوى فيها أصوات جميع الدول. وفي حالة عدم الاتفاق على ذلك، علينا أن نبحث عن صيغة جديدة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد ندعو إلى أن تكون العضوية الدائمة للمجموعات الجغرافية وليس لدول معينة، وأن يُمنح الاتحاد الأفريقي العضوية الدائمة حتى قبل إقرار الإصلاح الشامل، على أساس أن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي لا تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وإننا كعضو في الاتحاد الأفريقي نؤكد تمسكنا بالموقف الأفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود في سرت في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم تأكيده في القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

الإرهاب، وأن ننجز بأسرع ما يمكن الاتفاقية الشاملة لمحاربة الإرهاب.

لقد تعرضت بلادي إلى عقوبات ظالمة تسببت في خسائر مادية كبيرة قاربت الأربعين مليار دولار. والآن وقد طويت هذه المسألة، التي كانت سببا في فرض تلك العقوبات، فلا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانبنا وساندت موقفنا في معالجة هذه المسألة.

تعكف السلطات المختصة في الجماهيرية حاليا على وضع الخطط لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، وإعادة النظر في القطاع العام والاتجاه إلى تشجيع القطاع الأهلي، وإتاحة الفرصة له للدخول في جميع الأنشطة الاقتصادية. وتم اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وإزالة أوجه القصور وتحسين الأداء، واتخذت بعض الإجراءات في مجال السياسة النقدية، حيث تم توحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وإلغاء الرقابة على النقد، وتخفيض ضريبة الدخل، وألغي العمل بتراخيص التصدير والاستيراد والضمان الجمركي على الصادرات. كما ألغيت الرسوم الجمركية على حوالي ٣٥٠٠ سلعة مستوردة، واتخذت خطوات هامة لخصخصة العديد من شركات القطاع العام، وفتحت ليبيا أبوابها أمام المستثمرين. وقد صدر قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يعطي المستثمرين العديد من الامتيازات والإعفاءات، ويسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك المشاريع بنسبة ١٠٠ في المائة أو بالمشاركة مع مستثمر وطني.

وقد تقدمنا بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ووافق المجلس العام للمنظمة بالإجماع يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على قبول الطلب الليبي، وندعو جميع الدول إلى دعم ليبيا في تحقيق هذه الرغبة.

لقد زاد اهتمام بلادي في السنوات الأخيرة بمسألة إعمال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، حيث جرى التعامل بكل شفافية مع رغبات جميع المنظمات في مجال حقوق الإنسان، وتبرعنا بمبلغ مليوني دينار لدعم نشاطات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ويجري الآن العمل على مراجعة بعض التشريعات التي تبدو غير منسجمة مع بعض الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما ألغيت محكمة الشعب التي أنشئت في بداية الثورة، وأحيلت اختصاصاتها إلى المحاكم العادية.

لقد كانت ليبيا من أوائل الدول التي دعت إلى تنسيق الجهد الدولي لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، وطالبت بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة هذه الظاهرة ووضع التدابير الرامية إلى مكافحتها والقضاء على أسبابها.

وقد أدانت الجماهيرية الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، وصادقت على جميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالإرهاب، وتتعاون بنشاط مع اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لهذا الغرض. وإننا نعتقد أن القضاء على الإرهاب يتطلب اتخاذ إجراءات عملية للقضاء على أسبابه، ومن بينها الأعمال الفعلية للتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان لجميع الشعوب، والتصدي لأعمال العدوان واحتلال أراضي الغير، ومكافحة الفقر، وتشجيع الديمقراطية.

إن الإرهاب لن يتم القضاء عليه بعمل انفرادي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول. كما أن حل المشكلة لن يتم من خلال ربطها بدين أو قومية معينة. وليس من المنصف أن يصنف كفاح الشعوب من أجل تحقيق تقرير المصير والاستقلال على أنه إرهاب. وعلينا جميعا أن نبذل كل ما نستطيع لتنسيق جهودنا تحت مظلة الأمم المتحدة ضد

في عدوانها وجرائمها وعدم الانصياع لقرارات المجتمع الدولي.

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة تكفل وقف العدوان الإسرائيلي عليه، وتوفير الحماية الكاملة له، وإيجاد حل جذري لمشكلته.

وإننا نعتقد أن الحل لا يمكن أن يتم من خلال فرض الأمر الواقع، وإصدار القرارات ووضع الخطط غير القابلة للتنفيذ، وإنما من خلال الحل الجذري الذي يضمن عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا حيث تم الوئام بين البيض والسود بعد عقود من الصراع وإراقة الدماء. وما لم يتحقق ذلك بدعم من المجتمع الدولي، فإن معاناة الشعب الفلسطيني ستستمر، وستبقى المنطقة في حالة صراع وتوتر، ولا ينعم فيها أحد بالأمن والسلام.

كما يجب أن تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وأن تعود مرتفعات الجولان المحتلة إلى السيادة السورية، وتعود مزارع شبعا إلى لبنان.

وفي العراق حيث تم انتهاك القانون الدولي، وأُخضع للاحتلال بحجج واهية ثبت عدم صحتها، فإننا نلاحظ أن المأساة تكبر كل يوم، وربما نبتعد عن الحل كل يوم، ويدفع الشعب العراقي ثمنا باهظاً بأرواح أبنائه بسبب استمرار الاحتلال. ويجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان الإسراع بجلاء القوات الأجنبية عن هذا البلد، واستعادة استقلاله وسيادته، والمحافظة على وحدته الترابية وعروبته، وتمكين العراقيين من السيطرة على أمورهم ومواردهم، وتقرير مصيرهم بكل حرية، ومشاركة جميع المواطنين في

إن توطيد السلام وتحقيق الأمن للجميع من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهما هدفان لا يمكن للمنظمة أن تحققهما من دون مساعدة وتعاون الدول الأعضاء، التي يمكن أن تكون أدوات فعالة لحل أصعب الخلافات والتراعات في العديد من الدول، وخاصة في أفريقيا. ونحن نعبر عن ارتياحنا لتحقيق استقرار الوضع في كل من سيراليون وأنغولا، وتحسن الوضع في الصومال وبوروندي والكونغو الديمقراطية، وتوقيع اتفاق السلام في السودان. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى مواجهة التحديات المختلفة، وخلق قارة أفريقية موحدة قادرة على تحقيق التقدم، والمشاركة بفعالية في مسيرة الإنسانية نحو التقدم وانتصار الحرية وحقوق الإنسان، وإزالة شبح الحروب والقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، وإزالة آثار الاستعمار. كما نأمل دعم خطط الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق الازدهار والرفاهية لجميع الشعوب الأفريقية من خلال تقديم المساعدة لتحقيق مشاريع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

لقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في حل المشكلة الفلسطينية رغم أنها قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة. بل إن المشكلة تتفاقم باستمرار. وقد بقي الشعب الفلسطيني على مدى نصف قرن بين مشرد في جميع أنحاء العالم، وخاضع للاحتلال يعاني من ممارسات قوة الاحتلال التي اغتصبت أرضه، وتمارس ضده أبشع الجرائم، حيث يجري اغتيال الأطفال والنساء والشيوخ، وتُصادر الأراضي، وتُحرق المزارع، وتُقتلع الأشجار، وتُهدم البيوت فوق سكانها لتبني في مكانها بيوت لمستوطنين قدموا من جميع أنحاء العالم. وأكثر من ذلك، يجري استخدام أحدث الأسلحة ضد المدنيين، دون أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء عملي لوقفه، الأمر الذي شجع قوة الاحتلال على التمادي

موداليار ممثل الهند ويان سموتس ممثل اتحاد جنوب أفريقيا وجان ماساريك ممثل تشيكوسلوفاكيا وهيربرت إيفات ممثل أستراليا وإكسيكويل باديليا ممثل المكسيك وآخرون عديدون. وقام أولئك النفر ذوو البصيرة الثاقبة بقيادة مهمة كتابة ميثاق الأمم المتحدة، وهي مهمة تاريخية وضخمة.

كان ثلث البشرية لا يزال يخضع للهيمنة الاستعمارية. ولم تحضر سوى ثلاث دول آسيوية. ولم تكن معظم البلدان الأفريقية قد استقلت بعد. وفي محفل سيطرت عليه الدول الاستعمارية، كافحت الفلبين لضمان ألا يكون هدف مجلس الوصاية إقامة حكومات حكم ذاتي فحسب، بل تحقيق الاستقلال أيضاً.

وأثناء تصميم شعار الأمم المتحدة، طلب الجنرال رومولو أن يتضمن الفلبين، وإن كانت لا تزال جزءاً من الكمونولث. وقيل له إن الفلبين ستكون مجرد نقطة صغيرة في الخريطة المألوفة الآن. إلا أنه أصر أن توضع تلك النقطة على الخريطة.

إصرار الفلبين على أن تأخذ مكانها على خريطة العالم، وإن كان مجرد نقطة، كان بالنسبة للدول العديدة التي ستستقل قريباً وتصبح دولاً نامية رمزاً للتحدي الذي يواجهه الأمم المتحدة. وكان التحدي الواضح الذي واجهه الأمم المتحدة منذ إنشائها، والدول النامية على وجه الخصوص، ضمان أن يكون في صميم الاستقلال السياسي للدول تحررها من العوز والخوف والسعي بحرية لتحقيق الكرامة الإنسانية.

بعد ٦٠ عاماً من اجتماع سان فرانسيسكو، لا تزال نواحه التحدي المتمثل في تحرير جميع شعوبنا من العوز والخوف وتمكينها من التمتع بالكرامة الحقيقية التي تستحقها بوصفها دولاً مستقلة. لقد انتهى الكفاح من أجل استقلال الدول سياسياً وقانونياً، ولكن الكفاح من أجل كسب

إدارة بلدهم وعدم تمهيش أي فئة ليعم السلام والأمن والازدهار في كل العراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرتو غاماتان رومولو، وزير خارجية جمهورية الفلبين.

السيد رومولو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أنقل تمناي وفدي إليكم، بانتخابكم، سيدي الرئيس، وبقيادتكم هذه الدورة التاريخية. وأعرب أيضاً عن تقديرنا العميق للسفير جان بينغ، الذي أثبتت قيادته وحكمته أنهما مفتاح نجاح المفاوضات بشأن وثيقتنا الختامية واعتمادها.

قبل ستين سنة كان السلام الدائم الشغل الشاغل لمؤسسي منظمنا. وهم وقد خلفت ندوبها عليهم الحرب وأذهلتهم قدرة البشر على القتل والتدمير، لم يعتبروا الفشل خياراً وارداً. وتطلبت إنسانيتنا المشتركة أن نبي عالماً أفضل وأكثر سلماً. وتحقيقاً لتلك الغاية، تجمع ممثلون من ٥٠ دولة في سان فرانسيسكو، في مبنى أقيم لذكرى الذين دافعوا عن الحرية وحاربوا من أجلها، لصياغة ميثاق من شأنه أن يوحد أمم العالم من أجل السلام. وقد قال الجنرال كارلوس ب. رومولو، رئيس الوفد الفلبيني، معبراً عن آمال البشرية، في ذلك الوقت في الأمم المتحدة: "لنجعل من هذه المنصة آخر ساحة للمعركة".

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية).

لا تزال الشخصيات الرائدة التي حضرت تأسيس الأمم المتحدة مألوفة لنا - جوزيف بول بونكور ممثل فرنسا، وويلينغتون كوو ممثل الصين وأندري غروميكو ممثل روسيا ولورد هاليفاكس ممثل المملكة المتحدة وإدوارد ستيتينيوس ممثل الولايات المتحدة وصاحب السمو الملكي فيصل بن عبد العزيز ممثل المملكة العربية السعودية والسيد رامازوامي

غير المنتجة للنفط، على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تتضرر. وهذا لا محالة يضر بالأمن.

وترحب الفلبين بإلغاء ١٠٠ في المائة من ديون ٣٨ بلداً فقيراً مثقلاً بالدين. بيد أنه يتوقع أن تتفاقم حالة الدين، حيث يزداد دين البلدان المتوسطة الدخل مع خطر ارتفاع أسعار النفط العالمية. مرة أخرى، تصبح الحاجة إلى وسائل مبتكرة وإبداعية أخرى للتعاون الدولي لتخفيف الدين حاجة حتمية أيضاً.

وقد اقترحت الفلبين النظر في اعتماد خطة لتحويل الدين، تشمل "الدين مقابل حصص في رأس المال" أو "الدين مقابل مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية". وتدعو الخطة إلى تحويل ٥٠ في المائة من خدمة الدين إلى حصص في رأس مال مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية ذات قيمة مساوية على الأقل مع إمكانية الحصول على عائد.

ويمكن أن تركز خطة الدين مقابل مشاريع التنمية على الميادين التي من شأنها تحقيق المعايير القياسية للأهداف الإنمائية للألفية، مثل المستشفيات والرعاية الصحية والمدارس وغرف الدراسة وتكنولوجيا المعلومات والماء النقي والكهرباء وإعادة التحريج والسياحة البيئية، وميادين أخرى عديدة من شأنها أن تساعدنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إن الصلة بين التنمية والهجرة الدولية لا يمكن تجاهلها. وتمثل الهجرة تحديات وفرصاً لبلدان المنشأ والمقصد وبلدان العبور. وهذه مسألة أخرى متعددة الجوانب تتطلب تعاوناً دولياً لمعالجتها على نحو منسق ومتسق. وينبغي وضع آلية تعاون دولية شاملة وفعالة لمعالجة أبعادها السياسية الأمنية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

الحرية لجميع الناس من الخوف والعيوز والسعي لتحقيق الكرامة الإنسانية لا يزال مستمراً.

وبالنسبة للفلبين، بوصفها بلداً نامياً، تمثل الحرية من العوز الشغل الشاغل. فالفقر وأزمة الطاقة وعدم توفر الموارد المالية الكافية، التي يزيد الدين من تفاقمها، تحديات ملحة تواجه بلدي وشعبه. ونواجه أيضاً تهديدات أمنية خطيرة، لا سيما من الإرهاب - إذ وقع العديد من مواطنينا ضحايا لهجمات إرهابية. ونحن ندرك العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء هذه الأحداث.

وفي الماضي غير البعيد، واجه بلدي خطر المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز). وتدفعنا خبرتنا الوطنية إلى الاتفاق مع الأمين العام على أن جميع هذه الأخطار مترابطة، وأنه لا ينبغي لتصوراتنا المختلفة بشأن قرب الأخطار التي نواجهها ألا تعوق تعاوننا للتصدي لها.

يقودني هذا إلى موضوعي الرئيسي - الذي يتمثل في أنه ينبغي أن ندع رابطتنا العريضة المتمثلة في إنسانيتنا المشتركة تلهمنا جميعاً للعمل على جعل الأمم المتحدة أقوى من أجل عالم أفضل.

وتتفق مع الأمين العام على أنه ما من دولة بمفردها تستطيع الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات معتمدة كلياً على نفسها. وتتفق مع القول بأن التنمية والتحرر من الخوف وشواغل حقوق الإنسان مترابطة، وينبغي النظر إليها على قدم المساواة لدى وضع الحلول للتهديدات التي نواجهها. ونعتقد أنه بسبب هذه العلاقة المترابطة، ينبغي معالجة هذه الشواغل على نحو شامل ومتكامل.

يواجه العالم مشكلة تسارع تصاعد أسعار النفط بلا كايح. ويصبح التعاون الدولي بشأن الطاقة حتمياً بصورة متزايدة لأن قدرة وإمكانية البلدان، لا سيما البلدان النامية

إلا أن عصر المعلومات سلاح ذو حدين، كما بينت لنا التجربة. ففي حين أنه فَتَحَ فرصاً، فإنه أتى أيضاً بتحديات يتعين علينا جميعاً أن نتغلب عليها. إلا أن ما يقلقنا هو أن الفرص اللامحدودة التي يوفرها يمكن أن تستخدم لفائدة البشرية، أو يمكن أن تستخدم كأداة تدمير. فتكنولوجيا المعلومات تمكن الشركات من البحث على الصعيد العالمي عن أقل عوامل الإنتاج تكلفة، والعمل بكفاءة أكبر ونقل المنافع إلى المستهلكين. إلا أن نفس التكنولوجيا تمكن أيضاً أعضاء المجتمع المحيطين واليائسين من أن يصبحوا عملاء للإرهاب وأن يجندوا أتباعاً لطريقة تفكيرهم وأن يمولوا أنشطتهم التدميرية. ولذلك، من مصلحتنا جميعاً أن نجتمع عناصر قوتنا الجماعية للاستفادة من الفرص المتاحة لنا للتصدي للأخطار المشتركة.

على مدى ٦٠ عاماً، قدمت لنا الأمم المتحدة منتدى لنضع قواعد سلوك تشمل جميع شواغلنا. وتضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أربع مرات تقريباً، من ٥١ دولة عضواً عندما أنشئت في عام ١٩٤٥ إلى ١٩١ دولة في الوقت الحالي.

وفي حين أن الأمم المتحدة اعتمدت، من وقت إلى آخر، بعض الإصلاحات، فإنها لم تتعرض في أي وقت مضى للضغط لإحداث تغيير بعيد المدى أكثر مما تتعرض له الآن. فالبيئة الأمنية العالمية والإقليمية الناشئة والصراعات الدائرة في بلدان عديدة، التي لها أسباب جذرية متعددة الجوانب، والنقاط الساخنة الأخرى تحتاج جميعها إلى المعالجة. من الواضح أنه في سعيها إلى تحقيق مصلحتنا المشتركة في الحفاظ على إنسانيتنا المشتركة، لا تزال الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها. ولذلك، لنا أيضاً مصلحة مشتركة في تعزيزها.

وحتى قبل سان فرانسيسكو، توصلت الدول الكبرى إلى بعض القرارات الرئيسية، وبصورة رئيسية سلطة استخدام

والفلبين، بوصفها إحدى دول المنشأ الرئيسية، مستعدة للتعاون مع جميع البلدان في الإسهام في وضع آليات فعالة تساعد على ضمان إدارة ظاهرة الهجرة بسلاسة.

وتعرف الفلبين جيداً الخوف الذي يزرعه الإرهاب في السكان المدنيين والغضب الذي يجلبه للضحايا وأقاربهم. إننا نعرف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يركز عليها الإرهاب.

وقد أثبتت لنا تجربتنا الوطنية قيمة الحوار في نهجنا للنظر في جميع هذه العوامل. وتريد الفلبين أن تتشاطر هذه القيمة الإيجابية للحوار، ولذلك قامت بدور ريادي في لفت الانتباه إلى ضرورة إجراء حوار بين الديانات بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الترويج لثقافة السلام. وقد عقد رئيس بلدي مؤخراً، هنا في الأمم المتحدة، اجتماع قمة غير رسمي للحوار والتعاون بين الديانات. واعتمد المؤتمر إعلاناً يدعو إلى مزيد من الحوار والتعاون فيما بين الديانات والثقافات والحضارات لضمان تحقيق سلام وتفاهم دائمين ومستمرين على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. وندعو جميع الذين يتفوقون مع مبادئ هذا الإعلان أن ينظروا في تأييده.

نسلم جميعاً بأن العالم وصل مرحلة غير مسبوقة، حيث لم تعد توجد عوائق تقريباً، سواء من حيث المكان أو الزمان. فتكنولوجيا المعلومات تمكن من نشر المعلومات فوراً إلى جميع أنحاء العالم عملياً.

وكما جاء لنا القرن التاسع عشر بالثورة الصناعية، جاء لنا القرن العشرون بثورة التكنولوجيا التي استهلت بإدخال الحاسوب. ويوفر القرن الحادي والعشرون الآن إمكانيات لا حصر لها لمواصلة التقدم في عصر المعلومات. ولم ينطبق القول "لا يوجد إنسان مثل الجزيرة" أكثر من انطباقه حالياً. وكما قال الأمين العام، ما يؤثر على واحد يؤثر على الجميع في هذا العالم المترابط.

ويتوقع أن يضمن هذا تنفيذ ومتابعة الالتزامات التي تعهد بها قادتنا.

ثالثاً، يجب ألا تغيب عن بالنا الحاجة إلى زيادة التوافق في خطط العمل الوطنية والإقليمية والدولية. وإبقاء هذه الأمور نصب أعيننا يسهم في تحقيق هذه الأهداف بسرعة أكبر. ويمكن أن ترفع خطط العمل الوطنية إلى المستوى الإقليمي، حيثما كان ذلك ممكناً.

رابعاً، يجب أن نعيد التفكير في أساليب التعاون الدولي القائمة. وسنستفيد من تقييم أساليب تعاوننا الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. دعونا نقيم فعالية أساليب تعاوننا الحالية.

وباعتماد تدابير عملية واكتشاف فرص جديدة والتصدي للأخطار الجديدة، يجب أن نبقي نصب أعيننا الآمال القديمة والأحلام الدائمة التي أدت إلى ولادة الأمم المتحدة. كنت استمع بكل براءة، وأنا طفل، عندما كانت أسرتي تتابع عن كذب أعمال وفد الفلبين في سان فرانسيسكو. وشعرت بالفخار لأن دولتي، الفلبين، كانت جزءاً من هذه المناسبة التاريخية وكانت بنجامين بين المؤسسين.

كنا نعيد بناء حياتنا التي مُزقت ونبكي موتانا. ومع ذلك تمسكنا بالأمل. وكنا نأمل ألا يدمرنا بلد مرة ثانية بقنابله، ويدوسنا بدباباته أو يندس أعراض أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا. ونحن كدولة دمرتها الحرب، علقنا آمالاً عظيمة على الأمم المتحدة. ولا أزال أتذكر الكلمات التي أعطتنا الجرأة لنحلم بعالم أفضل وأكثر سلاماً - كلمات استمعت إليها كطفل من خلال مذياع قديم مشوش الصوت، نطقها الجنرال كارولس ب. رومولو في كلمته التي ألقاها في الوفود في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. فقد قال:

حق النقض، أو ما أشير إليه في ذلك الوقت "قاعدة الإجماع". وضغط وفدنا، بالتعاون مع وفود أخرى، لزيادة دور الجمعية العامة. وشعرنا أن هذا التوازن ضروري للحفاظ على فعالية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وحثنا أيضاً على توسيع التمثيل وجعله أكثر إنصافاً في مجلس الأمن - وهذا طموح لم يتحقق بعد، وبالتالي، هذه دعوة يحملها بلدي حتى الآن.

ووفرت نتيجة الاجتماع العام الرفيع المستوى مادة يمكن أن نبني عليها لتقوية منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نسترشد بها جميعنا في مناقشاتنا بشأن الإصلاح المؤسسي.

بعد ستة عقود من اجتماع سان فرانسيسكو، لا تزال إنسانيتنا المشتركة معرضة للخطر. واليوم، تتوفر لنا فرصة أخرى لتمكين أمتنا المتحدة من النجاح. وسواءً كانت المسألة إصلاح الأمم المتحدة أو التحرر من العوز أو الخوف، يجب أن نعمل الآن لضمان أن تطبق بفعالية وكفاءة المبادئ التي التزم بها قادتنا في قمة هذا العام.

ولذلك، اسمحوا لي أن أعرض الآن بعض الاستراتيجيات العملية التي قد تساعد على ضمان تحقيق أهدافنا.

أولاً، يجب تقسيم الالتزامات التي أُتفق عليها إلى إجراءات ملموسة. ويجب تحديد معايير قياسية ومؤشرات عملية ملموسة للتقدم.

ثانياً، بوجود معايير قياسية دولية محددة، يمكن توجيه الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي أن تشارك جميع الجهات الفاعلة الوطنية المعنية في الإجراءات والعمل على الصعيد المحلي. وهذا ضروري لتنفيذ الالتزامات المتعددة الأطراف. والوضع الأمثل أن تكون الأطراف الفاعلة الوطنية عالمة بالتطورات الجارية في عملية التفاوض وأن تتاح لها الفرصة لتقديم إسهاماتها في الموقف الوطني الذي سيتخذ.

الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، وعدم المساواة بين الجنسين وتدهور البيئة. وكان التقدم في تحقيق هذه الأهداف بعيداً كل البعد عن أن يكون موحداً في جميع أنحاء العالم، أو في الحقيقة حتى فيما بين الأهداف. وما لم تتخذ إجراءات على جبهة أوسع من ذلك بكثير وبخطى أسرع كثيراً، فإن كلمات الإعلان الجديدة بالثناء على نحو فائق ستكون تذكراً مقيمة باحتياجات إنسانية أهملت ووعود عديدة لم تنجز.

وقد قال الأمين العام، يجب أن يكون جيلنا، بما هو متاح له من موارد وتكنولوجيا، أول من يجعل الحق في التنمية أمراً واقعاً لكل شخص وأن يحرر البشرية بأسرها من الحرب.

والتقدم الذي أحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بربادوس تقدم مشجع. ومع أن التقرير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعطي نظرة متفائلة بالنسبة لمعظم بلدان الكاريبي فيما يتعلق بالأهداف الخمسة الأولى، فإن المنطقة تواجه تحديات قوية وقيوداً شديدة في تحقيق هذه الأهداف. وفي مقدمتها، وخارج نطاق سيطرتنا، ضعفنا أمام الصدمات الاقتصادية وأمام أية كارثة طبيعية تعرفها البشرية - سواء كانت إعصاراً أو ثورة بركان أو انزلاقاً طينياً أو زلزالاً أو فيضاناً.

ومن التحديات أيضاً إدماج بربادوس في الاقتصاد المعولم إدماجاً كاملاً وأكثر فعالية، وتوصل جولة الدوحة الإنمائية القادمة للمحادثات المعنية بتحرير التجارة لنتيجة ناجحة أمر حاسم بالنسبة لهذا الإدماج.

واسمحوا لي أن أشير إلى إغفال مهم حدث في الأهداف الإنمائية للألفية، وهو إغفال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي الحقيقة، كان الاستبعاد واضحاً إلى حد دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى القول:

”الكلمات أقوى من البنادق في الدفاع عن كرامة الإنسان. والمعاهدات أقوى من الحواجز المسلحة. والخط المنيع الوحيد هو التفاهم البشري“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن معالي الأونرابل السيدة بيلي ميلر، الوزيرة الأقدم ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، يا سيادة الرئيس، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين. ويتقدم وفد بربادوس بالشكر أيضاً إلى الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، على العمل الممتاز الذي قام به في توجيه أعمال الجمعية أثناء دورتها السابقة، وخاصة في الإعداد للاجتماع العام الرفيع المستوى.

في الأسبوع الماضي، في محاولة لتحديد وصياغة توافق آراء عالمي، اعتمد رؤساء الدول والحكومات وثيقة ختامية تمثل تصميم الغالبية العظمى على إحراز تقدم نحو التحقيق الكامل للغايات والأهداف التي استلهمت من إعلان الألفية، كما اعتمدوا عدداً من القرارات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وكانت بربادوس، بوصفها جزءاً من الجهود الضخمة التي بذلها العديدون، تأمل أن يتم التعهد بالتزامات أكثر جرأة وطموحاً، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية.

وفي جميع الظروف، اتفقنا على أن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى توفر برنامجاً لعمل دولي منسق في التصدي للتحديات العالمية المعقدة والمتراطة التي تواجه هذا الجيل والأجيال القادمة.

ومن المسلم به الآن أن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل أهداف العالم المحددة الوقت التي يمكن التعبير عنها كميّاً لمعالجة الفقر بجوانبه العديدة المتمثلة في الجوع والمرض وعدم

أن الوقت قد حان لتفي البلدان المتقدمة النمو بالتعهدات التي قطعتها في عام ١٩٩٤ في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومن الأساسي للشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تتجسد في الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية باتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة، واستخدام الموارد المحدودة التي وهبنا الله إياها أفضل استخدام إبداعي، واحترام حقوق الإنسان، وضمان أن تتم تنمية المادية في سياق عدالة اجتماعية، وهذه التزامات تتمسك بها بربادوس بافتخار منذ أن استقلت في عام ١٩٦٦.

ومن نفس المنطلق، يجب أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي تعهدت بها في اجتماعات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها العديدة المعنية بالتجارة والدين والتمويل، وخاصة تعهداتها بأن تفي بالهدف المتميز المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولن تكون الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية كافية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين اللذين نسعى إلى تحقيقهما. وسيكون من الضروري أيضاً أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة مديونية البلدان النامية الفقيرة والمتوسطة الدخل؛ وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنطاق أوسع من البلدان النامية؛ والتصدي لمشاكل البيئة العالمية الخطيرة، مثل تغير المناخ؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإصلاح ترتيبات التجارة المتعددة الأطراف؛ وكذلك إصلاح العيوب المنهجية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. هذه هي الأخطار الحقيقية التي تهدد الأمن البشري كما نراها نحن في منطقة البحر الكاريبي.

إن تسمية جولة الدوحة الإنمائية، التي استهلقتها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، بهذا الاسم تسمية

”لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما استئصال الفقر المدقع والجوع، ما لم تعالج على نحو وافٍ مسائل السكان والصحة الإنجابية. وهذا يعني بذل جهود أقوى لتعزيز حقوق المرأة وتشجيع زيادة الاستثمار في التعليم والصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة“.

يجب أن نغتنم الفرصة التي أتاحتها لنا الاستعراض الحالي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لندمج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باعتماد هدف لإتاحة فرص الوصول على نطاق العالم أو مؤشر يمكن أن يستخدم لتيسير رصد التقدم المحرز في هذا الميدان وتحميل الحكومات المسؤولية.

وترى بربادوس أن المرأة أساسية للتنفيذ الناجح للأهداف الإنمائية للألفية. ففي نهاية المطاف، تشكل النساء اللواتي هن في سن الإنجاب، البالغ عددهن بليون امرأة، أفقر سكان العالم، وتأتي قضايا الصحة الجنسية والإنجابية بالنسبة لهذه المجموعة في مقدمة مشاكل اعتلال الصحة وفقدان القدرة على الإنجاب. وفي العادة، لا تعرف النساء الفقيرات حقوقهن الجنسية والإنجابية، وكثيراً ما يجهلن وجود خدمات من حقهن الوصول إليها. كما أن النساء الفقيرات، ولا سيما الشابات الفقيرات، معرضات إلى حد كبير للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرغم من شيوع تدابير الوقاية.

وأشعر بأنني مضطر إلى دعم الدعوة إلى تعبئة موارد جديدة لتحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة والرجل في جميع أنحاء العالم. إذ يسهم الأفراد والمنظمات غير الحكومية والحكومات في البلدان النامية بالفعل بأكثر من ٧٥ في المائة من الإنفاق الحالي في هذا الميدان. ومن المؤكد

المجتمع الدولي لضمان ألا يجد مرتكبو الأعمال الإرهابية ملاذاً أو ملجأً آمناً داخل حدودها. وفي حين أننا نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تدين بقوة ودون لبس الإرهاب في جميع أشكاله، فإنه يجب توخي الحذر في وضع تعريف لا لبس فيه يوفر أساساً لاتفاقية شاملة. وهذا سيضع الأمم المتحدة بحق في صميم مكافحة الإرهاب، مما يبشر باتباع نهج متعدد الأطراف تجاه هذه الآفة.

ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الإرهاب نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن يكون الإجراء الذي تتخذه الأمم المتحدة واضحاً وحازماً، ويجب مضاعفة الجهود لإيجاد حل وسط يمكن أن ييسر التقدم. ولا تزال منطقة البحر الكاريبي طريقاً رئيسياً لمهربي المخدرات على الصعيد الدولي، ولا تزال تعاني من زعزعة الاستقرار الناتجة عن التجارة الموازية غير القانونية في الأسلحة الصغيرة، التي تشجعها نفس العناصر الإجرامية المتعددة الجنسيات. وعدم وجود عمل دولي متضافر لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يعرض للخطر بشكل كبير مجتمعات دول منطقة الكاريبي الصغيرة المحبة للسلم. فانتشار الأسلحة الصغيرة وما يصاحبها من عنف يضر بتنميتنا وبأمننا وبحقوق الإنسان بالنسبة لنا، ويشكل تهديداً خطيراً لتنمية ديمقراطيات الكاريبي تنمية سلمية ومستقرة ومستدامة.

وتؤيد بربادوس الدعوة إلى التفاوض حول صك دولي جديد لرقم وتتبع الأسلحة. وهذه أولوية ملحة، من شأنها أن توفر للمجتمع الدولي وسيلة فعالة لرصد حركة وانتشار الأسلحة الصغيرة واتخاذ إجراء شامل لاعتراض الذين يتاجرون بهذه الأسلحة بصورة غير قانونية، وإنفاذ سلطة القانون.

ستظل بربادوس مصممة على رفضها استمرار استخدام البحر الكاريبي لنقل النفايات النووية والمشعة. فهذه

دقيقة لأن وزراء التجارة سعوا عمداً إلى جعل التنمية في صميم مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. وأنعش هذا القرار أملاً جديداً في أن تتاح للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الفرصة للمشاركة بفعالية والاستفادة بقدر أكبر. ومن المؤسف أنه يبدو أن بعض البلدان المتقدمة النمو تراجعت عن التزاماتها. ولا تزال نخوض كفاحاً مريراً في منظمة التجارة العالمية لإقناع هذه البلدان بتجاوز مصالحها الأنانية الضيقة واتخاذ مواقف تمكن من إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة.

وتخشى بربادوس من أننا قد نضيع فرصة أخرى لإشراك البلدان النامية فعلاً في نظام التجارة المتعدد الأطراف. ولا نعتقد أن بوسع المجتمع الدولي أن يظل يتجاهل هذه الحقيقة. فضلاً عن ذلك، نحن لسنا مقتنعين بأن الاجتماع العام الرفيع المستوى، المعقود في الأسبوع الماضي، قد أعاد تركيز الاهتمام العالمي كلياً على مسائل التنمية، وأنه أنقذ خطة التنمية العالمية من الغموض الذي يحيط بها، وهي الخطة التي طغى عليها لسوء الحظ جدول أعمال مكافحة الإرهاب بتعريفه الضيق.

لقد حان الوقت لإعادة خطة التنمية العالمية، بما فيها خطة تنمية أصغر بلدان العالم ومجتمعاته وأكثرها هشاشة، إلى مسارها. هذه كلمات رئيس وزراء بربادوس، الرايت أونرابل أوين آرثر.

وترى بربادوس أن السلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بالإضافة إلى التنمية، تمثل أساساً قوياً يمكن الأمم المتحدة من مساعدة المجتمع الدولي على بناء عالم أقوى. ويلزم أيضاً التصدي لقضايا الإرهاب والمسؤولية عن الحماية ونزع السلاح وعدم الانتشار.

إن الإرهاب يضر بجميع البلدان، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، ويقع على عاتق جميع البلدان التزام تجاه

توجيه وتنسيق أعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ولرصد تنفيذ ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية والعناصر الرئيسية الأخرى لنظام التنمية العالمي.

لتمكن الأمم المتحدة من النهوض بالمسؤوليات الثقيلة التي نيّطت بها بالكامل وبفعالية، يجب أن يوفر لها المستوى اللازم من الموارد، ويجب أن يعطى الأمين العام السلطة الإدارية المناسبة. ويعتزم وفد بربادوس المشاركة بنشاط في تحديد هذه المسائل أثناء الدورة الستين هذه.

وبربادوس، بوصفها دولة صغيرة، ترى أن وجود نظام قوي متعدد الأطراف، محوره الأمم المتحدة، يمثل أكبر حماية لنا من مساعي الأقوياء الأحادية الجانب. والتزامنا لا يتزعزع بمبادئ التعددية والاعتقاد بأنه لا توجد مؤسسة دولية أخرى أنسب أو أكثر إعداداً من هذه المنظمة لتلبية متطلبات السلم والأمن والتنمية العالمية المتنوعة. ويجب أن يُضمن لرببادوس، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، أن يظل صوتها مسموعاً بغض النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية. وهذا كفاح لا نشعر أننا نستطيع التخلي عنه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيرينك سوموغبي، وزير خارجية جمهورية هنغاريا.

السيد سوموغبي (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتقديم تهاني الحارة إلى الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الستين. ويوسعي أن أؤكد له بأنه سيحظى بدعم وتعاون وفد هنغاريا الكامل في أداء مهامه الصعبة والمسؤولة. وتتقدم بالثناء والشكر أيضاً إلى سلفه السيد جان بينغ، الذي عمل بتفان مثالي وشرف.

تظل التعددية الفعالة هدفاً مهماً لسياسة هنغاريا الخارجية. ولذلك، يسعدنا أن نرى أن الأمم المتحدة مستعدة

الممارسة الشديدة الخطورة تشكل خطراً جسيماً على منطقتنا إذا وقع حادث أو كارثة طبيعية أو هجوم إرهابي.

وقد شدد الأمين العام على أنه ليتسنى للأمم المتحدة أن تكون أداة مفيدة لأعضائها وأن تتصدى بنجاح للتحديات التي تواجه البشرية، يجب أن تتكيف تكيفاً تاماً لا لتواءم مع احتياجات وظروف العصر فحسب، بل احتياجات وظروف المستقبل أيضاً. وتتفق بربادوس مع هذا الرأي. ينبغي ألا ينظر إلى الإصلاح على أنه غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، في إعلان الألفية الذي أصدرناه في عام ٢٠٠٠، لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق أولويات شعوب العالم. وينبغي أن يسعى الإصلاح أيضاً إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية لتهيئة الظروف لجعل اتخاذ القرارات أكثر ديمقراطية وشفافية، وتوفير منتدى لمشاركة الدول الصغيرة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة.

وتعتقد بربادوس أنه ينبغي تقوية الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وهذا يتطلب إعادة تنشيط دور الجمعية العامة لجعلها هيئة منظمنا الرئيسية للتداول وصنع السياسة، كما توخى ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يتطلب إصلاح مجلس الأمن أيضاً لجعله أكثر تمثيلاً للواقع الجغرافي السياسي العالمي الحالي. وينبغي أن تُمثل الدول الصغيرة باستمرار في عضوية المجلس، وينبغي لأية ترتيبات لاختيار الأعضاء غير الدائمين في المجلس لدى إصلاحه أن تصاغ بحيث تحقق ذلك.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور أكبر في صنع السياسة المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وفي تشجيع تحسين إدارة الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إعادة هيكلته صوتاً مرة أخرى بوصفه منتدى حيويّاً لحوار السياسة الاقتصادية، ولتشجيع زيادة

الإجراءات الخاصة، نصيبها المناسب من مخصصات التمويل في ميزانية الأمم المتحدة العادية.

لقد قامت حكومة جمهورية هنغاريا مدفوعة بهدف تعزيز الديمقراطية في العالم، بإنشاء مركز بودابست الدولي للتحول الديمقراطي. وقد أنشئ المركز ليقدم المساعدة في مجال الإصلاحات الديمقراطية مستفيدا من خبرة البلدان التي مرت مؤخرا بتحول سياسي واقتصادي واجتماعي ويمكن أن تكون تلك الدول، التي واجهت وعالجت تحديات التحول في الماضي القريب، أفضل من يمد يد العون إلى البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في هذا الصدد.

وبنفس الروح، ترحب هنغاريا بحرارة بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وسيكون مركز بودابست الدولي للتحول الديمقراطي تواقا إلى تنسيق أنشطته مع الصندوق في إطار علاقة تعاونية وثيقة.

وتجد هنغاريا في قرار إنشاء آلية جديدة للأمم المتحدة، تُعنى بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلية قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، أمرا مشجعا جدا. وتعيين خبير مستقل معني بقضايا الأقليات خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. إلا أنه لا يزال أمام الأمم المتحدة طريق طويل يتعين عليها أن تقطعه لتنهض بكامل نطاق مسؤولياتها المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الأقليات.

إن تثقيف الأجيال الشابة بالدروس المستفادة من الماضي أداة أساسية لمكافحة التمييز وعدم التسامح. ولهذا السبب، أُدخل في منهاج المدارس في هنغاريا يوم لذكرى المحرقة. وبنفس هذه الروح تؤيد هنغاريا الاقتراح بإدراج ذكرى المحرقة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتدرك هنغاريا أن التنمية هدف رئيسي في حد ذاته، وهي مستعدة للتأكيد مجددا على التزامها باستئصال الفقر وتشجيع التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار العالمي للجميع.

لمواجهة الأخطار والتحديات الناشئة ببذل جهود لمواءمة أنشطتها مع حقائق عالمنا المعاصر.

ظلت الأمم المتحدة لمدة ٦٠ عاما المؤسسة الرئيسية للأمن الجماعي. وفي عالمنا، المتسم بالعالمية والترابط، علينا أن نعترف بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان تشكل أساسا لا غنى عنه للأمن والرفاه في عصرنا.

ويسعد حكومتي بشكل خاص أن مسائل مثل مكافحة الإرهاب والحماية الدولية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان المقترح وإنشاء لجنة بناء السلام وإصلاح إدارة الأمم المتحدة، وكذلك التحديات المتعلقة بالتنمية، وجدت التعبير المناسب عنها في توصيات القمة.

لا يزال الإرهاب الدولي يشكل تهديدا خطيرا لمجتمعاتنا. وأهوال الإرهاب التي شهدناها مؤخرا تزرع بذور عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وهنغاريا، بالإضافة إلى شركائها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تدين بقوة جميع أشكال الإرهاب. إلا أن التدابير التي تتخذ في سياق التصدي للقوى الإرهابية يجب أن تظل دائما متمشية مع المعايير الدولية الأساسية، لا سيما حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني. ونعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تولي أعلى الأولويات لمكافحة آفة الإرهاب. ويحرص بلدي على إعداد اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب تعتمد الجمعية العامة وتقدم، في جملة أمور، التعريف القانوني السليم للأعمال الإرهابية.

ينبغي أن تشكل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الإطار الأساسي لحياة كل فرد. ونعرف من التجربة أن هذه الأمور لا تمنح بصورة تلقائية؛ بل يجب أن يتم كسبها وإعمالها من خلال جهود جبارة ومثابرة. ولذلك، من المهم للغاية أن تنال الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الوفاء باحتياجات آلية تنفيذ المعاهدة أو رصد

إن تنفيذ حكومة إسرائيل لخطة فض الارتباط في غزة خطوة ذات أبعاد تاريخية حقا. وهكذا أعيدت الحياة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، ولكن استدامتها مرهونة باتخاذ مزيد من التدابير المتساوقة والجريئة من الجانبين. وابتغاء المحافظة على الزخم ثمّة حاجة إلى عودة إسرائيل إلى خارطة الطريق، بينما يتعين على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تبرهن على التزامها بعملية السلام عن طريق القيام بالإصلاحات الداخلية المستحقة من وقت طويل، والأهم من ذلك عن طريق استئصال الإرهاب ووضع حالة القانون والنظام تحت السيطرة الفعالة.

واستمرار الزعزعة في العراق مسألة تبعث على القلق البالغ. تدين هنغاريا إدانة قوية أعمال العنف والإرهاب في العراق، التي ترمي إلى تقويض عملية الإعمار والتطبيع السياسي. وعلى الرغم من الحالة الأمنية المقلقة والزعزعة الداخلية الواضحة يجرى الانتقال السياسي في العراق التقدم بما يتمشى مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وإقرار الدستور الذي صيغ مؤخرا لا غنى عنه لمواصلة العملية السياسية. ومن اللازم بذل مزيد من الجهود المتسقة لجعل كل المجموعات العراقية تنخرط على نحو سليم في بناء بلد متحد ومستقر وديمقراطي.

دعوي أكرر ذكر التزام هنغاريا المستمر بتقديم المساعدة لشعب العراق في جهوده لبناء بلد ديمقراطي ومزدهر سيشغل قريبا مكانه الصحيح في أسرة الأمم الديمقراطية.

اعتبرت هنغاريا الانتخابات الرئاسية الناجحة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي معلما هاما على طريق تثبيت الاستقرار السياسي في أفغانستان. والانتخابات البرلمانية التي أحرقت قبل بضعة أيام فقط شكلت خطوة واسعة أخرى تؤدي إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية لازمة في ذلك البلد.

وهنغاريا، بوصفها عضوا جديدا في الاتحاد الأوروبي، مستعدة لإحداث زيادة تدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي، مؤخرا قرارات هامة لدعم جهود أفريقيا الإنمائية. ونؤكد مجددا على التزامنا بالإسهام بسرعة في تلبية الاحتياجات الخاصة لتلك القارة.

بعد سنين عديدة من الحروب والعنف، يشجعنا أن نرى التغييرات الديمقراطية تعطي ثمارها بالنسبة لشعوب غرب البلقان. ومن المشجع جدا أن تكون التصورات السياسية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو) هي القوى المحركة الرئيسية اليوم لبلدان هذه المنطقة.

ولإيجاد حلول نهائية دائمة للتحديات التي تواجهها منطقة غرب البلقان ولم تُحل بعد، من المهم جدا معالجة قضايا الأمن والاستقرار الأساسية في جميع أبعادها الإقليمية. وبغض النظر عن وضع كوسوفو في المستقبل، من المهم جدا تحويلها إلى كيان قادر على البقاء، وقادر على ممارسة سيطرة إدارية قوية وتمتع باستقرار قانوني وأمني واقتصاد شفاف ومستقل. وفي ضوء تاريخ البلقان المضطرب، لا يمكن تصور حل طويل الأجل بدون إقامة علاقات متوائمة بين الإثنيات. وحقوق الأقليات المحددة جيدا والمطبقة بصرامة شرط أساسي مسبق لتحقيق الاستقرار والازدهار في كوسوفو وفي منطقة غرب البلقان كلها.

للصراع في الشرق الأوسط تأثيرات واسعة النطاق على السلم والأمن العالميين، وعلى آفاق الاقتصاد العالمي، وأخيرا وليس آخرا، على مكافحة الإرهاب الدولي. وتعتقد هنغاريا اعتقادا راسخا أن خارطة الطريق القائمة على مبدأ الدولتين، لا تزال توفر أفضل فرصة للتوصل إلى حل عادل ودائم.

في الدورة الحالية، وفيما يتجاوز نطاق المسائل التي ستتم معالجتها، يتعين علينا أن نتخذ قرارات هامة لنضع على المسار الصحيح تنفيذ الوثيقة الختامية التي اتخذها الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. وإذا كنا نسترشد بحس المسؤولية المشتركة والواقعية الراسخة الجذور فسيتم الإبقاء على زخم الإصلاح. ووفد هنغاريا على استعداد للعمل بالشراكة مع وفود أخرى لتحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الشيخ غاديو، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والسنگاليين المقيمين في الخارج في جمهورية السنغال.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أعرب باسم وفد بلدي عن تهنئتنا على الانتخاب البارز للرئيس لقيادة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في دورتها العادية الستين. أعتبر الاختيار ثناء على خصاله الممتازة بوصفه دبلوماسيا دون منازع واعترافا بالتزام السويد الذي لا يكل بالقضايا النبيلة لمنظمتنا. ويمكنه أن يطمئن على تأييد السنغال له، لدى اضطلاعهم بمهمته السامية.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الكبير للالتزام والحس المتميز اللذين اضطلع بهما سلفه وصديقي وأخي، معالي وزير الدولة جان بينغ، بولايته في مرحلة حاسمة من وجود الأمم المتحدة. ومهما كانت نتائج المفاوضات الجارية بشأن القيام بإصلاح عادل ومتعمق لمنظمتنا فإن أخاننا جان بينغ قد أعطى أفضل ما لديه، وندين نحن جميعا له بالامتنان والاحترام.

وأود أيضا أن أشيد هنا بالتفاني الثابت لقضايا منظمتنا الذي أبداه معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، تفان تجلّى مؤخرا في مبادرته الممتازة والحسنة التوقيت بأن قدم إلى الدول الأعضاء عددا كبيرا من

وتعتز هنغاريا بالمساعدة الإنسانية التي قدمتها إلى شعب أفغانستان، وأيضا بالإسهام الذي قدمته لتيسير عملية تثبيت الاستقرار السياسي. وبلدي على استعداد للتعهد بالتزامات أخرى ابتغاء مساعدة الشعب الأفغاني في إعادة بناء بلده في ظل السلام والأمن.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل مع وسائل إيصالها يستمر في تقويض السلام والأمن الدوليين. والتهديد المتمثل في حيازة مجموعات إرهابية وجهات فاعلة من غير الدول لأسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية مبعث قلق كبير لنا جميعا. في الدورة الأخيرة للجمعية العامة أعربت هنغاريا عن تأييدها القوي للتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ودعت جميع الدول إلى إيجاد وسائل رقابة وطنية فعالة على التصدير. ولاحظنا مع الارتياح أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قدم تقارير شاملة عن تدابيرها الوطنية التي تخدم هدف وغرض القرار.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. بيد أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لسنة ٢٠٠٥ لم يرق إلى توقعاتنا. المجتمع الدولي بحاجة إلى الوفاء بمسؤوليته في المحافظة على سلامة المعاهدة بينما يشجع على عالمية طابعها.

وهنغاريا، إذ تعترف بخطورة التهديد الذي تمثله الأسلحة البيولوجية، ستعمل مع أمم أخرى في الإعداد للمؤتمر القادم للمؤتمر الاستعراضي للأسلحة البيولوجية والتكسينية. وستسعى هنغاريا جاهدة لاستكشاف الفرص لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ويبقى بلدي ملتزما باتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام البرية. سنكون دمرنا كل المعدات بمقتضى أحكام الاتفاقية بنهاية ٢٠٠٥، قبل الموعد الأخير بوقت طويل.

ولذلك يجب علينا جميعا أن نعمل. بالنسبة إلينا، ونحن بلد نام، العمل معناه تنفيذ استراتيجيات ستكون مفيدة للتنمية، وتكون مؤيدة بسياسات واضحة الرؤية للحكم الصالح وسيادة القانون وتشمل كل قطاعات المجتمع. وبالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو ذلك يعني الوفاء الدقيق بالالتزامات المتعهد بها من ناحية حل مسألة الديون وتشجيع التجارة العادلة والمنصفة وتحسين حجم وجودة آليات المعونة.

وبالقرارات التاريخية التي يدعو إليها جدول الأعمال الذي وضعه مؤتمر القمة فإن جدول الأعمال ذلك يؤكد ببلاغة على صرامة التزامات رؤساء الدول والحكومات بالتركيز على الكفاح من أجل التنمية، التي هدفها النهائي هو الإدماج المتناغم للبلدان النامية في عملية العولمة. بيد أن التكافل القوي للاقتصاد العالمي ومتطلبات السلام تستدعي طبعا الشراكة العالمية الحقيقية التي تشمل تقاسم المسؤوليات وتراعي الاحتياجات المحددة للبلدان النامية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الزيادة المرغوب فيها في المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية ليست شرطا يكفي لإدراجها الدائم في عملية العولمة. نحن بحاجة أيضا إلى ترشيد هذه المساعدة وإلى تحسين آليات الإيصال. وفي الواقع أنه على الرغم من تدابير شطب الديون التي اتخذت مؤخرا بالنسبة إلى بلدان أفريقية معينة ومن مبادرة الدين الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فإن عبء الديون لا يزال يحول دون أي تحسين في اقتصادات البلدان النامية التي تجد نفسها الآن في حالة اعتماد دائم على الجهات المانحة.

ومن الواضح أن أفريقيا تتخلف على نحو متزايد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وستستمر في هذه الحالة إذا لم يخفف عبء الديون الواقعة عليها تخفيفا جذريا. وبالنظر إلى أن الآليات التي قصد بها تخليص القارة من الديون لم تثمر

المقترحات الرامية إلى ضمان المولد الجديد للأمم المتحدة وإلى إيجاد إمكانية توخي فجر جديد لتعددية الأطراف.

والمناقشة العامة هذه السنة رمزية واستراتيجية بطابعها، بمعنى أنها تجرى في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي استنفر كل قادتنا وكان تعبيرا عن إرادة جميع الدول الأعضاء للقيام بالتكيفات الضرورية لإنعاش القيم التي قامت الأمم المتحدة عليها وللنظر على نحو أفضل في تطلعات الشعوب كلها.

هذا هو اجتماع حاسم يحمل الآمال الكبيرة للسكان المحرومين في العالم، ضحايا التخلف المتوطن. وأرى أن النتائج الرئيسية لتلك القمة هي التعبير عن إيمان المجتمع الدولي بروح الأمم المتحدة وبالتضامن والتكافل والتعاون الدولي معها وبسبب وجودها في وقت تواجه فيه مجتمعاتنا بيئة دولية متزايدة التعقد تتسم بالعولمة التي لم تعرف بعد تعريفا واضحا.

وعلى الرغم من وجود معالم على الطريق فإن الطريق أمامنا لا يزال طويلا، وإن تخلف بلدان نامية كثيرة، بخاصة في القارة الأفريقية، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يبلغ حدا تجب عنده مساعدة مليارات البشر من الرجال والنساء في كل أنحاء العالم على تحرير أنفسهم من الصعاب ومن الإقصاء واليأس حتى يستطيعوا أن يتمتعوا تمتعا تاما بعائدات السلام والأمن.

هذا هو السبب في أن وفد بلدي يأمل أملا قويا في أن تترجم هذه العقيدة إلى أعمال ملموسة وإلى نتائج تتضح للجميع. ذلك على وجه الدقة ما دعانا الأمين العام إلى النظر فيه في تسليطه الضوء في تقريره المؤرخ في آذار/مارس المنصرم على عدم إمكان تجزئة الأركان الثلاثة: التنمية والأمن وحقوق الإنسان.

تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا - برنامج التنمية الطموح هذا.

وتبقى تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحد القطاعات ذات الأولوية في هذا البرنامج. وفي هذا الصدد أود أن أرحب بإقامة صندوق التضامن الرقمي في أعقاب المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. هذا الصندوق، الذي اقترحه الرئيس وادي، أصبح بسرعة مبادرة من مبادرات الاتحاد الأفريقي وقد اعتمده في آذار/مارس ٢٠٠٥ المجتمع الدولي في جنيف. وهو يرمي إلى مساعدة بلدان الجنوب على ردم الفجوة الرقمية بينها وبين الشمال وإلى تشجيع التنمية المستدامة. أود أن أكرر هنا دعوة السنغال للدول والمجموعات المحلية ورؤساء الشركات والمجتمع المدني إلى الإسهام نقدا وعينا في هذا الصندوق.

والمبادرات الكثيرة التي ستتخذ في الأسابيع والأشهر القليلة القادمة ينبغي ألا تفقدنا التفكير في المعركة التي يجب علينا أن نشنها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لنهزم أوبئة الأمراض المعدية العامة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وشلل الأطفال التي تفتك بسكاننا. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فإن حكومة السنغال، التي تخصص أكثر من عُشر ميزانيتها للصحة، ستواصل مكافحة الأوبئة بدون كلل عن طريق الإجراءات الجريئة التي تستند إلى الإعلام والتعليم وحملات التوعية والمنع والإعانات.

بيد أن النتائج المشجعة التي حققتها بضعة بلدان، ومنها السنغال، التي نجحت في إبقاء نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد أدنى المستويات في القارة، لا يمكن توطيدها بدون الدعم الكبير والمستمر من الأطراف المشاركة الدولية. اسمحوا لي بأن أذكر الجمعية العامة بالخبر الطيب الذي أعلن قبل بضعة أسابيع على وجه الدقة

ينبغي لنا أن نتوخى، فضلا عن التدابير الجزئية التي ينبغي لنا أن نرحب بها، حلولا أكثر جرأة ودواما.

وعلى أساس هذا القلق اجتمع وزراء المالية الأفارقة لمناقشة استراتيجية الحد من الديون في أفريقيا في أيار/مايو من هذه السنة في داكار تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وكان ذلك إعدادا لمؤتمر اقترح خلاله رئيس جمهورية السنغال، فخامة عبد الله وادي، على الاتحاد الأفريقي أن يجري فحص "أشعة إكس" على الدين الأفريقي.

إن الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية يؤخره على نحو أقوى استمرار تعرضها، وهي عاجزة، لصدمات قوية من بيئة تجارية عالمية مجحفة وغير متوازنة بسبب السياسات الحمائية والإعانات التصديرية التي تشوه كل فكرة المنافسة وتحرف التجارة عن هدف التنمية. وذلك يسهم في جعل المنتجين في البلدان الفقيرة أكثر ضعفا ويفسر الآمال القوية التي نعلقها على المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ من أجل اختتام حولة الدوحة للتنمية ووضع نظام تجاري متعدد الأطراف يكون غير تمييزي ومنصفا للجميع. ونرحب بالاهتمام الخاص الذي يمنح على نحو متزايد لمعالجة الاحتياجات المحددة لأفريقيا في جدول أعمال التنمية الدولي.

ومن سوء الحظ أننا لا يمكننا إلا أن نشجب حقيقة أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها هذه الجمعية، لا تزال تعاني، وذلك ينطوي على التناقض، من النقص في التنفيذ لأسباب منها الجمود الداخلي وبطء الدعم المتعدد الأطراف، بخاصة من ناحية الدفع المالي.

أود أن أقوم هنا مرة أخرى بالمناشدة الجادة للدول ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن تفي بالتزاماتها بمساعدة أفريقيا في

وعرضها في داكار خبراء من بضعة بلدان. وبالشروع في هذا المشروع في داكار سعت حكومة السنغال إلى تحفيز التفكير في مفهوم أصلي للتنمية، مع مراعاة القيود السياسية والتقنية والاجتماعية التي تتميز بلدان الجنوب بها.

وكان لتحد آخر أثر سلبي في الزراعة، وذلك التحدي هو التصحر الذي يؤثر في ثلث القارة الأفريقية تقريبا. عقد خبراء من أكثر من ٣٠ بلدا اجتماعا في داكار من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه لمناقشة هذه المشكلة. وعقد ذلك الاجتماع بمبادرة من الرئيس وادي بمقتضى ولاية من أقرانه الأفارقة للنظر في تطوير الصحراء وتخومها في الساحل. وكما قال الرئيس وادي فإن المسألة مسألة "إلقاء نظرة ثاقبة وواقعية على الصحراء" والتفكير في إنشاء سلطة عالية للصحراء تقوم على أساس النموذج الأمريكي لسلطة وادي تنسي، الذي كان مثالا ناجحا للتنمية المتكاملة.

نود هنا أن ندعو المجتمع الدولي، الذي قرر إعلان ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحاري والتصحر، إلى المشاركة في هذا العمل الهام، عمل إنشاء ما دعاه الرئيس وادي، وأخوه وصديقه، الرئيس أولوسيون أوباسانجو، "جدار أفريقيا الأخضر العظيم"، من أجل إبطاء تقدم الصحراء. وكما قال الرئيس وادي، "يتعين إما على الصحراء أو على الكائن البشري أن يختفي". ونأمل في أن تلك ستكون الصحراء.

وبالطبع ينبغي أن يسير النضال من أجل تعزيز التنمية بالتوازي مع معركة أخرى، هي المعركة من أجل عالم يسوده السلام والاحترام الصارم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولهذا يؤيد بلدي بالكامل النتائج الهامة التي تتضمنها الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، خاصة تلك المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن، وإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق

بانخفاض نسبة الانتشار في بلدي من ١,٧ في المائة إلى ٠,٧ في المائة.

وأود أيضا أن أدعو المجتمع الدولي إلى دعم أفريقيا في مكافحة داء المنجليات - المعروف أيضا بفقر دم الخلايا المنجلية - الذي أصبح مشكلة صحية عامة في بضعة بلدان. ويشكل هذا المرض، فضلا عن المعاناة التي يلحقها بالسكان، عقبة على طريق التنمية وذلك بأنه يجعل المعانين منه عاجزين عن العمل. ولذلك السبب اتخذ مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي، وهو المؤتمر الذي عقد في سيرت من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه، قرارا بتأييد إدراج داء المنجليات الجيني في قائمة البنود ذات الأولوية في الصحة العامة. وبالتالي أدعو الجمعية العامة إلى الانضمام إلى هذه المعركة ضد داء المنجليات.

ومما لا يقل حيوية استعداد الجهات المشاركة لنا للالتزام لأفريقيا بالتوصل إلى حل لحالة زراعتها التي لا تزال تعاني من بيئة مناوئة على نحو متزايد لازدهار القدرات على التصميم ولعمليات نقل التكنولوجيا التي تشغل مكانا مركزيا في تنميتها. هذه هي فحوى مبادرة محفل داكار الزراعي، التي أطلقها الرئيس وادي. وعقدت الجلسة الأولى للمحفل في شباط/فبراير ٢٠٠٥ في داكار حول موضوع "الفجوة الزراعية العالمية: إيجاد التوقعات في الميادين الزراعية في التنمية".

كان هذا المحفل فرصة للتبادل المثمر للآراء والأفكار فيما بين المسؤولين في القطاع، وممثلي المنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والعلماء والأكاديميين من كل القارات. ونظر المحفل في إمكانيات الشراكات ابتغاء تضيق الفجوة الزراعية بين الشمال والجنوب عن طريق استعمال العلوم ونقل التكنولوجيا، وناقش التجارب الزراعية الناجحة التي قدمها

أهمية أكبر الآن لأن وحش الإرهاب بات يتعدى على قدسية الحياة ويتحدى كل منطق ويقوض أسس حقوق الفرد وحرياته. وترى السنغال أنه لا يوجد بصراحة أي سبب عادل أو وجيه يكفي لتبرير استخدام الإرهاب وذبح النساء والأطفال والمدنيين الأبرياء.

أخيرا وليس آخرا، ما زال الشرق الأوسط يبعث إلينا صورا يومية لمأساة تبدو بلا نهاية للشعب الفلسطيني. ونلاحظ تردد الدولة المحتلة، إسرائيل، في احترام روح ونص خارطة الطريق، وهذا يتجلى في المستوطنات المنشأة مؤخرا في "القدس الكبرى"، وفي ما صاحب ذلك من تدمير لمساكن يملكها فلسطينيون ورفض إعطائهم تصاريح للم الشمل مع أسرهم. ونرى ذلك مرة أخرى في الخطة الإسرائيلية لربط القدس الشرقية بمستوطنة معاليه أدوميم في الضفة الغربية.

يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ويقظته لوضع حد للأفعال المؤلمة التي تُرتكب ضد الفلسطينيين، بما في ذلك بناء الجدار الفاصل والمستوطنات، وأن يتخذ تدابير تمكّن كلا الطرفين من العمل على تحقيق سلام سريع وموآت للطرفين.

وعند مناصرة العدالة، يبدو من غير المعقول أن تبقى جمهورية الصين في تايوان، بسكانها الـ ٢٣ مليون نسمة وقوتها الاقتصادية المثيرة للإعجاب، خارج الأمم المتحدة.

لذلك نعرب عن الأمل في أن يعم السلام أخيرا في كل مناطق العالم، خاصة في أفريقيا. ولهذا نرحب بأن بلدانا مثل غينيا - بيساو وسيراليون وليبيريا وبوروندي، رغم الصراع، تخرج من أزمتها وتبدأ السير على طريق المصالحة والتعمير.

وأود أن أضيف عبارة واحدة أخيرة بشأن غينيا - بيساو. نحن نرى أن غينيا - بيساو قد أوفت بالتزاماتها تجاه

الإنسان، وكذلك اعتماد المبدأ الأساسي المتمثل في المسؤولية عن الحماية.

وحول مسألة توسيع مجلس الأمن، وجه رئيس السنغال مؤخرا نداء قويا من هذه المنصة، أولا من أجل تعويض أفريقيا عن الظلم التاريخي الواقع عليها - فهي المنطقة الوحيدة في العالم غير الممثلة في مجموعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن المؤكد أن قارتنا تود في نهاية هذه العملية أن تحصل على مقعدين دائمين في المجلس، الذي يكرس لأفريقيا، للأسف، ثلثي جدول أعماله. ولكن اقتراح السنغال - وهي بلد يدافع عن روح الوفاق مع الجماعات صاحبة المصلحة الأخرى - بوضع أفريقيا في بداية ونهاية توسيع مجلس الأمن، يستحق اهتمام المجتمع الدولي برمته.

ولا شك أن التنفيذ الكامل لنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى سيمكّن منظمتنا من التعامل بشكل أفضل مع حقائق هذا القرن الجديد. ولكن الفرص الجيدة التي أتاحتها الاجتماع ينبغي ألا تجعلنا ننسى الآثار الخطيرة للحالات المؤلمة التي تابعتها عالمنا يائسا لسنوات عديدة. وأكتفي بذكر ثلاث من هذه الحالات، وهي التوقف التام والمقلق للمفاوضات في مجال نزع السلاح، خاصة نزع السلاح النووي؛ والإرهاب؛ والتعثر وغياب التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وما زال الوقت متيسرا أمام "حجة القوة" - القوة النووية التي ذكرتها هنا للتو - لكي تدعن لـ "قوة الحجة" الداعية إلى السلام المشترك، بحيث يمكن حظر أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - حظرا نهائيا.

وبالنسبة إلى الإرهاب، فإن الهجمات الأخيرة على لندن وشرم الشيخ تذكرونا على نحو مؤلم باستمرار وجود آفة شريرة لا يمكن استئصالها إلا من خلال حشد حازم وقاطع من المجتمع الدولي. وتوقيت هذا التصدي يكتسي

الوثيقة الختامية خطوة انتكاسية حقيقية. ومع ذلك، لا يعني هذا أنه ينبغي لنا إهمال التزامنا بإصلاح الأمم المتحدة.

يجب أن نتفادى أخطاء الماضي حتى نضمن النجاح للجولة التالية من المفاوضات. ويجب أن تضع الجمعية العامة أهدافا واقعية، فتتفادى ما يبعث على آمال لا يمكن تحقيقها أو تقبل بمواعيد نهائية مصطنعة تولد ضغوطا على المفاوضات لا لزوم لها، ويجب ألا يُصرف انتباهها إلى قضايا ثانوية. ويجب أن تكون عملية التفاوض مفتوحة، وأن تكون شاملة للجميع وشفافة، حتى يمكن لجميع الدول أن تشارك وتسهم فيها بنشاط. ويجب ألا نرضخ لإغراء تكوين مجموعات تفاوضية مغلقة يمكن أن تضع ترتيبات غير شفافة. ويجب أن نمنع مجموعات صغيرة من الدول من فرض مطامحها الوطنية على الآخرين. ويجب أن تظل الأمانة العامة محايدة تماما. وأخيرا، يجب أن نضمن اتخاذ القرارات بالوسائل الديمقراطية تمشيا مع النظام الداخلي.

ويجب أخذ هذه المبادئ في الاعتبار عندما ننظر في الإصلاح المحتمل لمجلس الأمن. ففي الأشهر القليلة الماضية كرسنا قدرا غير متناسب من الوقت والجهد لمسألة إصلاح مجلس الأمن، على حساب قضايا أخرى ذات أهمية ماثلة. ويجب خلال الدورة الحالية أن نشدد بشكل مماثل على مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، والتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، بالإضافة إلى إصلاح مجلس الأمن. ونرى أن من الضروري تنشيط الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن حتى يمكننا العمل معا للوصول إلى حل توافقي.

ونعيد تأكيد التزامنا بإصلاح مجلس الأمن حتى نجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية، وعلى أساس مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والتناوب والانتخابات الدورية والخضوع للمساءلة. لذلك لا يمكننا القبول بأعضاء دائمين جدد لا يخضعون للمساءلة، نظراً لمركزهم الدائم، ولا يمكن

المجتمع الدولي، وأثبتت نضجها وتمسكها بالسلام وتفانيها فيه. ولذلك يجب على المجتمع الدولي الآن أن يرعى هذه العملية الجارية في بيساو. وتحقيقا لذلك، ينبغي لاجتماع المانحين المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر أن ينعقد دون شروط وينبغي أن يفضي إلى دعم مادي ومالي كبير من أجل مساعدة شعب غينيا - بيساو على الاستمرار في تحمل المسؤولية عن مصيره.

أود أن أختتم بياني مشيدا بالسيد أكمل الدين إحسان أوغلو، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، على جهوده لإعادة هيكلة المنظمة وجعلها منظمة عصرية وفعالة وأكثر قدرة على تعزيز التعاون داخل الأمة الإسلامية والإسهام في المعركة ضد التخلف في التنمية.

ويظل بلدي، السنغال، في هذه المعركة عازما أكثر من أي وقت مضى على العمل مع جميع شركائه من أجل تحقيق عالم أكثر عدالة وسلما وازدهارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد ماركو فينيسيو فارغاس، نائب وزير الخارجية والعبادة في جمهورية كوستاريكا.

السيد فينيسيو فارغاس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنيئ الرئيس على انتخابه الذي يستحقه تماما لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. والدورة التي يرأسها دورة خاصة نظرا لنطاقها وأهمية قضاياها، خاصة بالنظر إلى الولايات غير المكتملة والآمال غير المحققة لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥.

لا يمكننا أن نخفي عدم رضانا عن نتائج اجتماع القمة. ففي بعض المجالات، مثل التنمية وحقوق الإنسان، جاءت الوثيقة الختامية بأقل من القاسم المشترك الأدنى. وفي مجالات أخرى، مثل نزع السلاح والإفلات من العقاب، يمثل

ويؤيد وفدي تأييدا صادقا لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الآليات الدولية لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها. ونؤيد تأييدا تاما فكرة تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان. وكان يحدونا الأمل أن تتضمن الوثيقة الختامية أحكاما محددة بشأن هيكل المجلس الجديد وولايته. وفي غياب هذه الأحكام، ينبغي أن نكرس الأشهر القليلة المقبلة لتشكيل هذه المؤسسة الجديدة. وعلى نحو خاص نرى من الضروري ضمان أن تعبر تشكيلة المجلس الجديد عن توزيع جغرافي منصف وأن تقضي ولايته بتفضيل دراسة الخبراء للمسائل، تفاديا للتسييس غير اللازم. ومن الضروري أيضا التمييز بين ولاية المجلس الجديد وعمل اللجنة الثالثة للجمعية العامة.

ونؤيد فكرة الزيادة الكبيرة لميزانية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونحن مهتمون بقدر كبير بفكرة تقديم تقرير واحد إلى جميع آليات الرصد المنشأة بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان. وبغية حماية المعوقين، نؤمن بأن من الضروري أن تبرم في أقرب وقت ممكن اتفاقية حماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

وفي الأشهر القليلة المقبلة، ينبغي أن تكرر الجمعية العامة نفسها أيضا لإنشاء لجنة بناء السلام. ونرى انه ينبغي أن تكون هذه اللجنة الجديدة هيئة فرعية للجمعية العامة، مع المحافظة على علاقة وظيفية مناسبة مع مجلس الأمن. ونؤمن بأنه ينبغي أن يتم انتخاب أعضاء اللجنة، وينبغي أن تكون الهيئة مفتوحة لجميع الدول التي تقدم إسهاما فعالا في السلام. وبالتالي، نحن نعارض أن يصبح الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أعضاء في اللجنة الجديدة تلقائيا. ومثل ذلك الامتياز غير المرر من شأنه أن يقدم مثالا آخر على الأثر التعاقبي. وعلى نحو مماثل، نعارض تمديد حق النقض إلى عمل اللجنة الجديدة. ونؤمن بأنه ينبغي للجنة أن تطبق في صنع القرار النظام الداخلي للجمعية العامة.

استبدلهم إذا تبين ضعف أدائهم. إننا لن نؤيد سوى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس، مع إمكانية إعادة انتخابهم.

وفي الوقت نفسه، نؤيد إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات واحتياجات الأغلبية العظمى للدول الأعضاء. ولا غنى عن تقييد أداة حق النقض غير الديمقراطية، التي تبدد شرعية المجلس وفعاليته. إن حق النقض مرفوض، خاصة في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان. وللأسف، فإن الاقتراح بإلغاء حق النقض في تلك الحالات لم يدرج في نتائج مؤتمر القمة. وسيتعين أن يعاد النظر في هذه المسألة في الأشهر المقبلة في سياق إصلاح مجلس الأمن.

وينبغي أن نركز أيضا على خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام العضوية الأوسع. وحيث أن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، فينبغي له أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، عملا بالفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، في كل وقت ينشئ فيه المجلس أو يعدل تعديلا كبيرا ولاية بعثة لحفظ السلام، وفي كل وقت يفرض فيه المجلس جزاءات أو تدابير أخرى ذات تطبيق عام. بموجب الفصل السابع من الميثاق، وفي كل وقت يتم فيه استخدام حق النقض ضد مشروع قرار. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في تلك التقارير بهدف اتخاذ المزيد من الإجراءات عند الاقتضاء.

وفضلا عن ذلك، لا بد أن يتخذ مجلس الأمن تدابير لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في مراعاة الإجراءات الأصولية للأشخاص المدرجين في قوائم لجان الجزاءات. ويجب أن يقدم عمل مجلس الأمن مثالا لأعلى معايير حقوق الإنسان ومراعاة الإجراءات الأصولية على الصعيد الدولي.

إن مفاوضات هذا العام بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار لم تسفر عن نتائج مرضية. وعلى وجه الخصوص، نؤمن بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تبدأ التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في منتصف عام ٢٠٠٦. وينبغي أن يدرج ذلك المؤتمر، في تنفيذ برنامج عمله، منظورا لحقوق الإنسان والمبادئ العالمية الستة لمشروع الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالنقل الدولي للأسلحة.

وفيما يتعلق بالتنمية، نكرر مناشدتنا تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية وأن تزيل الحواجز والإعانات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على صادرات البلدان النامية.

ويجب أن تتخذ تدابير محددة لتعزيز الوقاية والمساعدة في حالة وقوع الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن تقرير ساكس حدد منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي بوصفها المنطقة التي لديها أعلى مؤشرات التعرض لخطر الكوارث الطبيعية. وبالمثل، لا غنى عن أن نضع نصب أعيننا أهمية التنمية المستدامة اقتصاديا. وفي هذا السياق، أود أن أبرز مبادرة إنشاء "تحالف الغابة المطيرة"، الذي تقوده كوستاريكا وبابوا غينيا الجديدة، بهدف حماية جميع الغابات وضمان تسديد تكلفة الخدمات البيئية التي تقدمها هذه الغابات. ولا بد أن نشير إلى أن الغابات المدارية المطيرة تفيد البشرية بأسرها عن طريق مصادرة ثاني أكسيد الكربون الذي تولده الصناعة. وللأسف، لا يقدم بروتوكول كيوتو حوافز للبلدان النامية على حماية الغابات المدارية الأولية. ونؤمن بأنه لا بد من معالجة هذا الإهمال في بروتوكول كيوتو.

إننا مقتنعون بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. وعملا بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، ينبغي للجمعية العامة في الأشهر المقبلة أن تضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وأن تتخذ تدابير محددة لتعزيز التعاون في المنظمة بشأن هذه المسألة والنهوض بهذا التعاون. وفي هذا السياق، نود أن نكرر الاقتراح الذي قدمه العام الماضي رئيس جمهورية كوستاريكا، فخامة السيد أبيل باتشيكو دي لا إسبرييا، بإنشاء مفوضية سامية للأمم المتحدة لشؤون الإرهاب، بوصفها آلية مستقلة ومهنية ودائمة في صميم الأمانة العامة بغية ضمان أكبر تنسيق وأفضل استخدام للموارد المتوفرة على الصعيد العالمي لمكافحة الإرهاب.

ونؤيد أيضا إبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي بنهاية هذا العام. ويتضمن مشروع الاتفاقية بالفعل تعريفا دقيقا لجريمة الإرهاب، مما يعزز التعاون القضائي والتعاون في مجال الشرطة على أساس مبدأ "المحاكمة أو التسليم".

ونبرز أهمية مراعاة القانون والعدالة في العلاقات الدولية، وبالتالي نؤكد من جديد على ثقتنا بمحكمة العدل الدولية بوصفها أفضل آلية للتسوية السلمية للمنازعات. ولذلك، نناشد جميع الدول أن تقبل، بدون أي شروط، ولاية المحكمة. ونناشد الدول التي تكون قد سجلت تحفظات في إعلاناتها لقبول ولاية المحكمة أن تسحب تلك التحفظات.

ونؤكد من جديد على تأييدنا للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها آلية لا غنى عنها في منع أخطر الجرائم المرتكبة ضد البشرية والعقاب على هذه الجرائم. ونشعر بالسرور على نحو خاص لحقيقة أن وفد كوستاريكا سيرأس في الأشهر القليلة المقبلة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

وبالأصالة عن نفسي وأتعهد بالتعاون من جانبنا معكم في مسعانا المشترك.

وتتقدم حكومتي ووفدي أيضا بشكرنا لسلفكم في هذا المنصب، صاحب السعادة السيد جان بينغ، على إدارته الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، التي كانت مكلفة بالأعمال التحضيرية لهذه الدورة الستين.

في هذه الأوقات التي تشتد فيها المطالب وتزايد على الأمم المتحدة وتشحّ مواردها، وندعى فيها نحن الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بيننا وإبعاد المتقدين والمرتابين، تود حكومتي أن تعرب عن تقديرها للأمين العام لدعمه المتواصل لأعمال الأمم المتحدة.

وفي هذه السنة الستين من عمر الأمم المتحدة، ليس علمنا على وجه اليقين بالعالم المزدهر الذي ينعم بالسلام المبني على الوحدة وقوة الأمم التي يتوخاها الميثاق. فهل نخلص من ذلك إذن إلى أن الأمم المتحدة لو أنها أظهرت نفوذا وسلطة أقوى في الشؤون العالمية، لكان علمنا في القرن الحادي والعشرين عالما أفضل؟ يبدو هذا الزعم مقبولا في عالم اليوم، الحافل بالفقر والجوع والمرض والافتقار إلى التنمية المستدامة والانتهاكات لحقوق الإنسان والإرهاب والصراع والحرب والتفاوتات الصارخة وعدد هائل من المشاكل الخطيرة الأخرى، بما فيها عدم إنجاز الخطة المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

ولكن سجل الأمم المتحدة لا يبرر تأكيدا ساذجا كهذا. فإذا ألقينا نظرة استرجاع تاريخي على سجل المنظمة، لوجدنا أنها قد مارست نفوذا هائلا على مر السنين. ويتمثل التحدي الذي يتعين علينا قبوله في هذه الذكرى الستين لإنشائها في كفالة أن تتمتع الأمم المتحدة، وهي المنظمة الرئيسية في الشؤون العالمية، بالسلطة والمكانة اللازمين

وبالنسبة للإدارة، وبغية حماية الشرعية الفريدة للمنظمة، فإننا نرى أنه لا غنى عن تعزيز آليات الأمم المتحدة للرصد والتفتيش، ونطلب من الجمعية العامة أن تنظر بشكل عميق في توصيات تقرير فولكر. ولا غنى عن أن نواجهه بشفافية مطلقة حالات سوء الإدارة والفساد المزعوم الذي طفا إلى السطح داخل المنظمة في الأشهر الأخيرة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة

ونرى أن تنظر الجمعية العامة جديا في مسألة تمثيل جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة. ولا شك أن جمهورية الصين في تايوان يمكن أن تسهم في أعمال المنظمة. وضم جمهورية الصين في تايوان إلى مجتمع الأمم أمر ضروري أيضا حتى تضطلع بشكل كامل بحقوقها وواجباتها المترتبة على مختلف النظم القانونية للحكم العالمي في مجالات متنوعة مثل الأمن الجماعي والمساعدة الإنمائية والآليات الصحية الدولية المختلفة.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام كوستاريكا غير المشروط بمبادئ المنظمة ومقاصدها، وإعادة تأكيد ثقتنا بالأمم المتحدة بوصفها الأداة الرئيسية لدى المجتمع الدولي لصون السلام، وتجديد ثقتنا الكاملة في قدرة المنظمة على تعزيز حقوق الإنسان ورفاه جميع الشعوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لصاحب السعادة السيد جوليان هونتي، رئيس وفد سانت لوسيا والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد هونتي (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية):

لقد أيدت سانت لوسيا انتخابكم يا سيدي بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين، لثقتها في أن مهاراتكم وحنكتكم الدبلوماسية هي ما يلزمنا لكفالة الخروج بنواتج إيجابية من هذه الدورة التاريخية لإحياء الذكرى الستين. فأهنتكم وحكومة وشعب السويد باسم وفد سانت لوسيا

آسيا، ومن ثم الآن إلى الإعصار كاترينا في جنوبي الولايات المتحدة، الموت والدمار على البلدان النامية والمتقدمة نوا على حد سواء. ولعلي أعتنم هذه الفرصة باسم حكومة وشعب سانت لوسيا لتقديم مواساتنا لحكومة الولايات المتحدة في المأساة التي ما زالت تتكشف في ولايات ساحل الخليج.

وبالرغم من أن الأمر لا يخلو أيضا من تحديات بالنسبة للبلدان المتقدمة نوا الغنية بالموارد، فهي في موقف أفضل يتيح لها التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية. أما بالنسبة للبلدان النامية، بما فيها سانت لوسيا وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فيمكن أن يمحو إعصار مطير أو إعصار استوائي عقودا من التقدم في مدى ساعات قليلة. ولا مجال للشك في أن البيئة عنصر حاسم في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وهي سبب وجيه لأن يوقع الجميع على بروتوكول كيوتو.

وفي مصلحتنا المشتركة كذلك أن نفي بجميع الالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتييري بشأن تمويل التنمية. بيد أن التوقعات في كثير من الحالات لا تتحقق. ولا تزال البلدان النامية غير قادرة على الاعتماد على التعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية على نطاق واسع وعلى استجابات ثابتة وموثوقة فيما يتعلق بخفض الديون. وغني عن القول أن حكومتي تشارك في حث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالهدف المتمثل في نسبة الـ ٠,٧ في المائة إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. ونعرب عن تقديرنا لمبادرة مجموعة الدول الثمانية باتخاذ تدابير معززة من أجل تنمية أفريقيا، ونرجو أن تنفذ تلك المبادرة على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بشاغل التنمية وتحقيق الرفاه لجميع سكان العالم، تثنى حكومة سانت لوسيا على إنشاء صندوق

لاستباق التحديات ذات الطابع والحجم الذي نشهده في عالم اليوم ومجابهتها.

وتصدر التنمية التحديات التي حددتها الدول الأعضاء لتوجيه الاهتمام العاجل إليها خلال هذه الدورة الستين. وفي هذا النهج شيء من المنطق. فنسبة كبيرة من المشاكل الخطيرة التي يواجهها العالم اليوم وفي المستقبل مرتبطة ارتباطا جوهريا بالتنمية. ولهذا السبب حدد رؤساء الدول أو الحكومات في إعلانهم بشأن الألفية على وجه الدقة ما يجب عمله للنهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المجالات ذات الأهمية الحيوية.

وكما نعلم، يحدد هذا النموذج الشامل الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان قادة العالم واثقين بما فيه الكفاية لكي يضعوا أهدافهم ضمن أطر زمنية محددة، لإدراكهم الحاجة الماسة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في العديد من البلدان النامية.

وإذا لم نف في الموعد المحدد بالأهداف المحددة للأهداف الإنمائية للألفية، فماذا عسانا نقول، نحن الدول الأعضاء في هذه الأمم المتحدة، لسكان العالم النامي الذين يغالبون الفقر والجوع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الفتاكة، والأمية والتمييز القائم على نوع الجنس، وغيرها من التحديات؟ لا ترى حكومتي أي ميزة في مناقشة ما إذا كان تحديد مواعيد مستهدفة صوابا من عدمه. وينبغي أن يكون توجهنا الآن نحو التعجيل بخطى التنفيذ بحيث يمكن إنجاز الأهداف ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها، ويكون من الأفضل لو تحققت قبل المواعيد المحددة.

ويجب أن تبين الأمم المتحدة أيضا لسكان العالم النامي أنه يجري اتخاذ تدابير شاملة للتعامل مع البيئة والتنمية المستدامة. فقد جلبت الكوارث الطبيعية ذات الأبعاد الهائلة، من الإعصار إيفان في منطقة الكاريبي إلى التسونامي في

وقد أضفنا الآن إلى هذه المؤتمرات الوثيقة الختامية لقمة الذكرى السنوية الستين. هل ستعتبر جميع الإجراءات التي اتفقنا عليها مجرد ترهات مصيرها أن تحفظ في ملفات الأمم المتحدة؟ لقد أبلغت البلدان النامية، من خلال مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن الشراكة والتعاون مع بلدان العالم المتقدم النمو، وفي الحقيقة مع جميع ذوي المصالح، لازمان بصورة ملحة للإسراع في إجراءات وتنفيذ خطة الأمم المتحدة الإنمائية. ونعتقد أنه تقع على عاتق الذكرى السنوية الستين مسؤولية بدء عملية جديدة وتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها في جدول أعمال التنمية هذا.

ومن شأن وجود مجلس اقتصادي واجتماعي أكثر نفوذاً ونظام إنمائي للأمم المتحدة قوي ومتماسك ضمان أن تنفذ المنظمة بفعالية ولاية التنمية التي نيّطت بها.

وقد كان جعل مسؤوليات الأمم المتحدة مساوية للتحديات التي تواجهها من خلال إصلاحها وتنشيط أعمالها العنصر الهام في مداولاتنا في العملية التحضيرية للذكرى السنوية الستين.

واسمحوا لي أن أقول إن حكومتي مستعدة للعمل بنشاط مع الدول الأعضاء الأخرى لوضع ولايات محددة ولا لبس فيها لهيئات جديدة أو هيئات معاد تشكيلها، بما فيها لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، على أساس توافق الآراء. بيد أن رأينا المدروس يتمثل في أن أية عملية موثوقة لإصلاح الأمم المتحدة يجب أن تسفر عن جمعية عامة قوية، بوصفها هيئة المنظمة العالمية الوحيدة التي لا يمكن استبعاد دولة عضو منها ولا توجد دولة عضو مستبعدة منها.

ولا نستطيع أن نتحمل مزيداً من إضعاف دور وسلطة الجمعية العامة، لأن الميثاق يؤكد، بصورة عملية، أهمية الجمعية من خلال الولاية الموسعة التي ناطها بها في

الطوارئ بقيمة بليون دولار الذي سيجري إتمامه في وقت لاحق من هذا العام، وسيمكّن المنظمة من الاستجابة بمزيد من السرعة والفعالية للآزمات الإنسانية.

توفر لنا هذه الذكرى السنوية الستون فرصة أخرى لإعطاء زخم للمبادرات الرامية إلى تعميم منافع العولمة وتحرير التجارة على نطاق أوسع. ويجب إعطاء الأولوية لضمان استفادة جميع البلدان النامية من زيادة تحرر التجارة العالمية، ووقف التدهور في قطاع تجارها وعكس اتجاهه، وتكافؤ الفرص في المنافسة التي تواجهها في الاقتصاد العالمي.

لقد مللت حقاً من ترديد هذا القول - لا يمكن لحجم واحد أن يناسب الجميع، وهذه حقيقة لا مرأى فيها ترفض منظمة التجارة العالمية بعناد الاعتراف بما فيما يتعلق بالموز والسكر في الجماعة الكاريبية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من بين أشياء أخرى. وفي الحقيقة، إذا توصلت جولة الدوحة القادمة للمفاوضات التجارية، المقرر عقدها في هونغ كونغ، في الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لنتيجة ناجحة، وإذا اختتمت الجولة بكاملها في وقت مبكر وبنجاح، ونأمل أن يحدث ذلك في عام ٢٠٠٦، فإنها ستعزز قضية التنمية إلى حد كبير.

يجب أن تكون البلدان النامية شريكاً على قدم المساواة في هذه العملية، وأن تتخذ، مع البلدان المتقدمة النمو، الإجراءات الحاسم اللازم في منظمة التجارة العالمية.

إن ما تسعى حكومتي إلى تأكيده، بلفت الانتباه إلى حتمية التنمية، هو أن الوقت قد حان لتغيير النهج الذي تنتهجه الأمم المتحدة تجاه التنمية. فقد وضعنا منذ أكثر من عقد، من خلال سلسلة مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، إطاراً متفقاً عليه لخطة الأمم المتحدة الإنمائية، يتضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

البلدان التي يصادف في أي وقت ما أن تكون أعضاء في مجلس الأمن.

في الوقت الحالي تخيم الحرب والصراع على الآفاق، ويجب أن يكون هذا مدعاة لقلق المجلس. ولكن يجب أن نأمل في أن تتمكن، نحن الدول الأعضاء في هذه المنظمة، من جعل مكوناتها - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والنظام الإنمائي والهيئات والوكالات الأخرى، لا سيما مجلس الأمن - تعمل معاً لتخفيف الحروب والصراع والأزمات إلى حد كبير، إن لم تقض عليها.

ويجب أن نسأل أنفسنا أيضاً، ما طبيعة العضوية التي يحتاج إليها المجلس للنهوض بولايتيه؟ إن ما يقرر نجاح أعمال المجلس أكثر من أي اعتبار التزام - وأشد على كلمة "التزام" - أعضاء المجلس، الدائمين أو غير الدائمين، بتنفيذ قراراته - جميعها - ليتصدى للحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين أينما حدثت، ويتصدى لانتشار الإرهاب الدولي الغادر.

لم يعد بمقدورنا أن نقف ونتشاجر بينما تنتظر شعوب العالم، لا سيما شعوب العالم النامي، التي في أمس الحاجة إلى الأمم المتحدة. ويجب أن نغتنم الفرصة التاريخية التي أتاحتها الذكرى السنوية الستون لنظر إلى عالم القرن الحادي والعشرين في إطار المثل التي نص عليها الميثاق، عالم ينعم بالرخاء والسلم والأمن، وفي مركزه أمم متحدة قوية. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة. وحكومة وشعب سانت لوسيا يقدمان دعمهما غير المنقوص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفاليو كالفين، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية بلغاريا.

السيد كالفين (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أهنتكم، سيدي الرئيس، أحر تهنئة بانتخابكم لهذا المنصب الهام.

ميادين من بينها صون السلم والأمن الدوليين. ولم تنط بأية هيئة أخرى مسؤوليات عامة على هذا النحو ولا تتوفر لأية هيئة أخرى إمكانية تقديم خدمات تغطي نطاقاً واسعاً من مثل الميثاق. ونحن مقتنعون أيضاً بأن وجود جمعية عامة قوية سيعزز مصداقية ومكانة الأمم المتحدة ككل. ولذلك، يجب الحفاظ على زخم تنشيط أعمال الجمعية العامة ويجب أن تكون جهودنا في هذا الميدان ديناميكية ومرنة بنفس ديناميكية ومرونة القوى التي تشكل عالم اليوم.

كان إصلاح مجلس الأمن أيضاً شاغلاً رئيسياً في الفترة التي سبقت الذكرى السنوية الستين هذه، كما كان على مدى ١٢ عاماً. وقدمت حجة لا تقبل الجدل لتوسيع مجلس الأمن ليعكس نمو عضوية الأمم المتحدة أضعافاً، من ٥١ عضواً في عام ١٩٤٥ إلى ١٩١ عضواً الآن. ونعرف جميعنا أن العقبة التي تعوق تجاوز هذه النقطة تتمثل في الآراء المتباعدة التي يتمسك بها أصحابها بقوة فيما إذا كان ينبغي أن تشمل العضوية الموسعة أعضاء دائمين جددًا. ومرة أخرى، هذه مسألة تود حكومتي أن تراها وقد حلت بتوافق الآراء.

وقد يتسنى وضع هذه المسألة في منظور أفضل إذا فكرنا في دور ووظائف الأمم المتحدة ككل. وفي إطار النطاق الواسع للمهام الإنسانية التي أوكلت إلى المنظمة، يمنح الميثاق لمجلس الأمن ولاية واحدة محددة، وإن كانت هامة جداً - وهي صون السلم والأمن الدوليين. وترى حكومتي أنه لم يكن مقصوداً أن يضطلع مجلس الأمن بولاية الأمن الجماعية هذه بوصفه كياناً مستقلاً ومنفصلاً، بل أن يضطلع بها بتعاون مع الأمم المتحدة ككل، وبالتأكيد بالتنسيق مع الجمعية العامة، حيث أن لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة صوتاً وحقاً في التصويت. فالسلم والأمن العالميان في نهاية المطاف، يهتمان جميع مواطني العالم، وليس فقط مواطني

لانضمامه إلى عضوية أسرة الأمم المتحدة. وعلى مدى الخمسين عاماً الماضية، ازدادت التحديات التي تواجه البشرية تعقيداً وتنوعاً، كما أن التهديدات التي تواجهنا تتداخل وتتفاقم على نحو لم يسبق له مثيل. ولكن مثلما كان قبل ٥٠ عاماً، لم يزل الإنسان محور اهتمامنا بوصفه القيمة العليا، الإنسان وأمنه الفردي وحقه في الحياة بكرامة وسعادة.

وقد أنعشت قمة رؤساء الدول والحكومات، التي انتهت قبل أيام في نيويورك، الأمل في إمكانية كسب معركة استئصال الفقر والجوع والأوبئة وحماية البيئة. والشرط اللازم تعبئة أقصى قدر من الجهود والموارد ليتسنى لنا تنفيذ شراكة عالمية حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونحن نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي المتمثل في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وبلغاريا، كمرشح لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، قررت أن تقدم إسهامها في أنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي.

تُعرّف الوثيقة الختامية للقمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بأنه أكبر خطر يهدد البشرية. ويلزم حشد جهود المجتمع الدولي بأسره للتغلب عليه. والأطفال والشباب هم أكثر المتضررين. وقضية الأطفال الليبيين، الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مأساة تستحق تعاطفنا ودعمنا. وترحب بلغاريا باعتماد تدابير مناسبة لتجنب مآسي من هذا القبيل في المستقبل. وستشارك بنشاط في خطة عمل الاتحاد الأوروبي، التي نشرت للتو، والتي تهدف إلى الحد من عواقب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ليبيا.

يؤيد بلدي ظهور توافق آراء جديد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأخطار الرئيسية التي تتهدد السلم والأمن

ودعم بلغاريا الذي لا يكمل لمهتكم سيكون دعماً نشطاً، وأود أن أعرب عن امتنان بلدي العميق لسلفكم، السيد جان بينغ، على عمله الممتاز وشجاعته الحقيقية.

اتباعاً لأفضل تقاليد سياسة بلغاريا الخارجية، متمسكاً بحكومة بلغاريا تمسكاً قوياً بمبدأ التعددية في العلاقات الدولية، وبالتالي، فإنها تؤمن بالطابع المركزي للأمم المتحدة بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة العالمية كلياً والتي تمثل تماماً شعوب العالم. وتشارك بلغاريا في الدورة الستين للجمعية العامة بوصفها بلداً وقع معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويتمتع بوضع مراقب نشط في هيئات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. وقد دعم بلدي دون تحفظ مواقف الاتحاد الأوروبي أثناء الإعداد للقمة التي عقدت قبل أيام، ونؤيد تأييداً كاملاً تحليل الوثيقة الختامية الذي قامت به المملكة المتحدة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن الغرض الرئيسي من هذه المناقشة تنفيذ قرارات القمة. وآمل أن تساعد كل دولة عضو على المضي قدماً في إصلاح الأمم المتحدة كما حددت الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). وقد أحرز تقدم كبير في ميادين رئيسية عديدة، وهذا أساس جيد لعمل الدورة الستين. إلا أننا مضطرون إلى أن نشير مع الأسف إلى أنه لم يتسن اعتماد بعض الأفكار الإبداعية الطموحة التي وردت في تقرير الأمين العام، "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، والتي رحبت بها وأيدها بلغاريا. ويتعين أن نضاعف جهودنا ليتسنى اعتماد هذه الأفكار. وتؤيد بلغاريا الجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان في هذا المجال، وتعرب عن أملها في أن يستمر هذا الإسهام القيّم.

موازية الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، يحتفل بلدي أيضاً بالذكرى السنوية الخمسين

لتحويل إمكانية نشوب صراع في غرب البلقان إلى علاقات حسن جوار وتعاون وتنمية. ونحن مقتنعون بأن الاستقرار والرخاء في هذه المنطقة صنوان لا ينفصلان ويتصلان اتصالاً وثيقاً بنظرة أوروبا لغرب البلقان. وخطر اندلاع مواجهة عسكرية آخذ في الانخفاض، وقد شهدنا مؤخراً ظهور أشكال جديدة من التعاون بين الدول واكبت زيادة تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمجتمعات المدنية وسيادة القانون في الكفاح المشترك ضد الجريمة المنظمة والفساد. وتمثل أشكال التعاون هذه أولوية بالنسبة لبلدي وبالنسبة لدول منطقة البحر الأسود وبحر قزوين ووسط آسيا.

يقف المجتمع الدولي على عتبة اتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل كوسوفو. والحالة هناك مثال لعملية تسوية طويلة وأحياناً مؤلمة بعد انتهاء الصراع، بقيادة الأمم المتحدة، ومشاركة الاتحاد الأوروبي والنااتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتوصل إلى حل عادل ودائم لا يمكن أن يتجاهل التقاليد والقيم الأوروبية. ويجب أن يضمن حقوق جميع سكان المنطقة دون تمييز على أساس الأصل الإثني والمعتقدات الدينية واللغة. ويجب أن يستند هذا الحل إلى احترام سلامة أراضي البلدان المجاورة، وأن يسهم في الأمن والاستقرار الإقليميين. وبالنسبة لبلغاريا، يكمن مستقبل كوسوفو في أوروبا الموحدة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنفيذ المعايير التي حددها مجلس الأمن.

وتؤيد بلغاريا الجهود التي تبذلها حكومة وشعب العراق على طريق السلام والأمن والانتعاش الاقتصادي الصعب. واختتام العملية الدستورية التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك. ولا يخامرنا أدنى شك في أن اعتماد دستور العراق الجديد سيمكن من التغلب على الانقسامات القائمة وسيكون حجر الزاوية لبناء دولة العراق الموحدة والديمقراطية، وضمان سيادة القانون. وستواصل بلغاريا من

الدوليين، وفيما يتعلق بالعمل الجماعي للتصدي لهذه الأخطار. وتدين بلغاريا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة مطلقة. فما من قضية تبرر العنف ضد الأبرياء. وللأمم المتحدة دور قيادي ولا غنى عنه في إيجاد بيئة عالمية لا تتسامح مع الإرهاب وترفضه.

ولهذا السبب، سيدعم وفدي دون قيد أو شرط اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب أثناء الدورة الستين. وفي سياق هذه الاستراتيجية، ينبغي أن نبحت عن حلول دائمة وطويلة الأجل للأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تغذي هذه الظاهرة. وتصر بلغاريا أيضاً على وضع تعريف مشترك للإرهاب، مما يمكن من اعتماد اتفاقية معنية بالإرهاب الدولي. ومن الواضح أنه ليتسنى لنا مكافحة الإرهاب بفعالية يتعين علينا تجميع الإيديولوجيات التي تدعو إلى الإرهاب. وفي هذا المجال، نؤيد بنشاط المبادرات التي تيسر التعايش والحوار بين مختلف الحضارات والديانات والمجموعات الإثنية والثقافات.

وتأسف بلغاريا أسفاً عميقاً على عدم إدراج مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في الوثيقة الختامية للقمة، ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لمواصلة بذل الجهود في هذا الميدان ذي الأولوية لأمننا الجماعي.

أيدت بلغاريا بسرور فكرة إنشاء لجنة لبناء السلام منذ البداية. والقرار بإنشاء هذه الهيئة من أهم قرارات القمة. ومن شأن تمكين اللجنة من أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في قدرة الأمم المتحدة على تعزيز تأثيرات عمليات حفظ السلام الإيجابية. وفي كل حالة بعينها، لا يمكن إلا أن تستفيد لجنة بناء السلام من إسهام البلدان المجاورة ومن المنظمات الإقليمية المهتمة أيضاً.

وبلغاريا، بوصفها بلداً يقع في جنوب شرق أوروبا، ما فتئت تعمل بدون كلل على مدى العقود القليلة الماضية

البلدان المحتاجة إليها، والتي ترغب في الحصول على مساعدة في هذا المجال. ويقوم بلدي حالياً بتقييم مساهمته الوطنية في هذا الصندوق.

على مدى الأيام القليلة الماضية، أجرينا في هذه القاعة مناقشة عن حماية حقوق الإنسان على نطاق العالم. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أشير إلى قضية تثير قلقنا خاصة لدى الرأي العام البلغاري. وهي تتعلق بمصير خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني حكمت عليهم محكمة ليبية في بنغازي بالإعدام. وقد أكد علماء رواد في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأكيداً قاطعاً براءة أولئك المتهمين. ولا تزال بلغاريا تصر على ضرورة أن يصدر قرار عادل ومنصف في شأنهم عن المحكمة العليا في ليبيا يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتوافق الآراء الذي تبلور حول مفهوم "المسؤولية عن الحماية" أثناء المناقشات التي دارت بشأن الوثيقة الختامية للقمة، يعتبر طفرة حقيقية في هذا المجال. فهو يسمح بأن يتخذ جميع أعضاء الأمم المتحدة إجراء مشتركاً في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم الجماعية الأخرى التي ترتكب ضد الإنسانية؛ عندما ترفض السلطات الوطنية التصرف، أو عندما تعجز عن حماية مواطنيها.

وأنا مقتنع بأننا في بداية أهم وأجراً إصلاحات في تاريخ الأمم المتحدة. والإرادة الجماعية لكل الدول الأعضاء هي وحدها التي يمكن أن تفتح الطريق للتغيير الحقيقي. إن المخاطر الجسيمة: فاسمحو للأمم المتحدة بأن ترسخ سمعتها بوصفها المنظمة العالمية الشاملة القادرة على إثبات أهميتها الحيوية مرة أخرى في وجه تحديات العولمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الله الصايدي، رئيس وفد الجمهورية اليمنية.

جانها تقديم دعمها لشعب العراق في الجهود التي يبذلها لبناء مستقبل ديمقراطي ومستقل كلياً.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية).

إن بلادي ترحب بالاتجاهات الإيجابية التي بدأت تظهر في عملية توطيد دولة أفغانستان، والتي أكدتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة بصورة لافتة للنظر. وستواصل بلغاريا إسهامها في جهود المجتمع الدولي لتثبيت الاستقرار في أفغانستان. كما أننا مستمرين في تقديم مساعدتنا للجيش الأفغاني.

ونتفق مع أولئك الذين يؤكدون الحاجة إلى تركيز انتباه المجتمع الدولي على أفريقيا. وما من شك في أن إحدى أولويات الأمم المتحدة يجب أن تكون تسوية الصراعات الإقليمية والمحلية في هذه القارة، ومكافحة الفقر، والانتقال إلى التنمية المستدامة. ودور الاتحاد الأفريقي هنا لا يمكن الاستغناء عنه.

وبلغاريا، فيما يخصها، تعتبر أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان من أولويات الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لمشاكل التنمية والأمن. ونرحب بالقرار الذي اتخذته القمة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. ونرى أن هذا المجلس ينبغي أن يأخذ صفة الدوام، وأن يكون أعضاؤه منتخبتين مباشرة من قبل الجمعية العامة بأغلبية محددة. وينبغي أن يكون مركزه أعلى من مركز لجنة حقوق الإنسان الحالية. وسيكون دور هذه الهيئة الجديدة تطوير وتحسين الممارسات الحالية للجنة، وخاصة بإجراء استعراض منتظم لحالة حقوق الإنسان في كل بلدان العالم، مع بقاءه على استعداد للرد في حالات الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تكرر بلغاريا التأكيد على دعمها لصندوق الديمقراطية الذي يمكن أن يشجع العملية الديمقراطية في

قناعة الجمهورية اليمنية بأهمية عقد مؤتمر دولي للإرهاب، للاتفاق على تعريف واضح له يقوم على أساس التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومقاومة الاحتلال الأجنبي لأراضيها، مع إدانة كافة أنواع الإرهاب التي تستهدف المدنيين الأبرياء العزل.

إن توسع مساحة الفقر والمرض، وعدم توفر التعليم والخدمات الصحية لملايين البشر في أفريقيا وآسيا، يمثل قبلة موقوتة للسلم والأمن الدوليين. إن الأمن، والاستقرار، وإنهاء التطرف، والقضاء على الإرهاب، أمور لن تتحقق إلا إذا أعادت الدول الأغنى النظر في سياستها الاقتصادية والسياسية، وفي مدى ما تقدمه من دعم لإحلال السلام وتحقيق التنمية التي تعيد لملايين البشر كرامتهم وإنسانيتهم وحقهم في العيش الكريم. وفي هذا السياق، تجدد الجمهورية اليمنية دعمها لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، الرامي إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

إن الجمهورية اليمنية، إذ تعتبر انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة خطوة أولى على طريق طويل، تود التأكيد على أنه يجب النظر إلى ذلك كجزء من تنفيذ خارطة الطريق التي ينبغي اعتبارها خطة شاملة يكمل بعضها بعضاً، ولا تقبل أن يختار أو ينتقي أحد الأطراف ما يناسبه منها ويدع ما يعتبره غير مناسب.

وفي هذا الإطار، يجب ألا ينخدع المجتمع الدولي بإدعاء إسرائيل بالتضحية الجسيمة لانسحابها من أرض احتلتها بالقوة والتعاطف مع إجلاء المستوطنين الإسرائيليين عن مستعمرات بنيت على أرض لا يملكونها. وعلى إسرائيل إنهاء احتلالها للضفة الغربية وإزالة كافة المستعمرات عن الأراضي الفلسطينية، وإزالة الجدار العازل وفقاً لقرار محكمة العدل الدولية.

السيد الصايدي (اليمن): إن حكومة الجمهورية اليمنية لتضع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صدارة قواعد تعاملها مع الأحداث المحلية والإقليمية والدولية. كما عملت منذ قيامها على خلق مناخات الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال ترسيم حدودها البرية والبحرية بالطرق السلمية، والتمسك بمبدأ الحوار والدبلوماسية المتوازنة في حل خلافاتها مع الآخرين، والعمل على تفعيل شراكة مع جيرانها، سواء مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو تجمع صنعاء للتنمية، بالإضافة إلى إسهامها الفاعل على الصعيد القومي العربي من خلال جامعة الدول العربية.

كما أن اليمن كانت رائدة في مسيرة الإصلاحات السياسية والتعددية الحزبية، وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تعد اليمن لانتخابات رئاسية مباشرة، متوازنة مع انتخابات مجالس الإدارة المحلية، تعزيزاً لمسيرة الممارسات الديمقراطية؛ الأمر الذي رسخ التجربة الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم، وتحقيق المزيد من اللامركزية بحلول أيلول/سبتمبر القادم.

واليمن، إذ تقدر دعم هيئة التنمية الدولية للعون الذي تقدمه في هذا المجال، وكذلك الدول الراعية لمسيرة الديمقراطية، لتأمل في المزيد من الدعم الفني والمادي للجنة العليا للانتخابات، لتسهيل مهمتها وتوفير الإمكانيات اللازمة لها.

ونحن نشهد تجدد الأعمال الإرهابية في عدد من دول المنطقة وفي العالم، فإن الجمهورية اليمنية تجدد موقفها الواضح من المسؤولية المشتركة في مكافحة الإرهاب، وتلتزم بالعمل والتعاون مع كافة الدول والمنظمات الدولية لمواجهة أخطاره وتطوير وسائل تبادل المعلومات، ورصد مصادر التمويل للمنظمات الإرهابية، ومتابعة عناصرها، إضافة إلى

ولا يفوتني في ختام الحديث عن قضية الشعب العراقي أن أجدد التأكيد على ضرورة الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي فيه.

إن الجمهورية اليمنية تتابع بارتياح بالغ المستجدات الإيجابية في الساحة السودانية باعتبار ذلك بداية مرحلة جديدة من الاستقرار والسلام والوفاق الوطني في ربوع السودان كافة ونهاية لأطول صراع في أفريقيا. ونحن نقدر الدور الذي قامت به دول الجوار العربية والأفريقية ونشيد به، وما قام به كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لتحقيق ما توصل إليه السودانيون من وئام وسلام يضمن لهذا الشعب استقراره وأمنه ووحدته ترابه. وترتينا على ما سبق، فإننا نتوقع من المنظمة الدولية المزيد من الجهود لحث الدول والصناديق والمؤسسات المالية الدولية على دعم مسيرة السلام والتنمية وإعادة الإعمار في أنحاء السودان كافة، خاصة المناطق المتضررة من جراء الحرب.

على الرغم من السعادة التي كنا قد شعرنا بها لما سبق التوصل إليه على صعيد الأوضاع في الصومال، فإننا نخشى ونحذر من أن يتعرض هذا البلد لانتكاسة حقيقية. وليس هناك من خيار لتفادي ذلك سوى دعوة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفوري واللازم للحكومة الصومالية الانتقالية وتمكينها من أداء مهامها، خاصة في مجال فرض سيادة النظام والقانون وإعادة الإعمار. ولعل تأمين مشاركة قوات الأمم المتحدة لدعم مسيرة السلام في الصومال بات ضروريا أكثر من ذي قبل. وإن أي تردد في دعم الصومال سيجعل منه بؤرة ترتع فيها قوى الإرهاب والتطرف والعنف، الأمر الذي ستكون له انعكاسات خطيرة جدا عربيا وأفريقيا وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

إن عملية السلام كل لا يتجزأ، وإن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المتخذ في عام ١٩٤٩. وعليه فإننا نطالب المنظمة الدولية واللجنة الرباعية بعدم الاعتراف أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود إسرائيلية تهدف إلى الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وسيادته، ومكافأة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى فرض شروط من خلال سياسة الأمر الواقع.

إن الأوضاع في العراق تستدعي الوقوف أمامها بعناية واهتمام للنظر فيما يمكن عمله بشأن مساعدة الشعب العراقي على تحقيق ما يتطلع إليه. ولا شك أن التأكيد على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية واحترام إرادة العراقيين وخياراتهم في تقرير مستقبلهم بأنفسهم، أمور تأتي في طليعة المهام التي يجب على المنظمة الدولية الموقرة وأعضاء المجتمع الدولي القيام بها لمساعدة العراقيين وتقديم العون لهم من أجل تحقيقها، خاصة ما يتعلق بضرورة مشاركة جميع أطراف الشعب العراقي في العملية السياسية الجارية على قاعدة المصالحة والتوافق الوطني دون المساس بهوية العراق العربية وتراثه وحضارته. وارتباطا بذلك فإننا في اليمن، قيادة وحكومة وشعب نرحب بالدور الإيجابي الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في مساندة العملية السياسية البناءة، ونؤكد على أهمية اضطلاع المنظمة الدولية بدور مركزي في استكمال هذه العملية حتى النهاية، وفي إعادة إعمار العراق.

ينتظرنا الآن. ويجب علينا أن ننظر إليها كحد أدنى لجهودنا، وليس كحد أقصى لتلك الجهود.

ولدى بالاو الكثير الذي تقدمه والكثير الذي تكسبه من وجود أمم متحدة أكثر قوة. نحن بلد يافع، يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الحادية عشرة لقيام دولتنا المستقلة وعضويتنا في الأمم المتحدة. وإذ تحتل بالاو مكانها بين أسرة الأمم المتحدة، يساورها قلق كبير إزاء التنمية التي ستتمكننا من الوقوف على أقدامنا. وتتطلع بالاو على الأخص إلى الخبرة المتعلقة ببناء القدرة الموحودة في الأمم المتحدة ووكالاتها بوصفها ركيزة لهذه الجهود.

كما قال الأمين العام في وقت سابق من هذا العام في تقريره "في جو من الحرية أفسح"، أحد التحديات الكبرى للألفية الجديدة يتمثل في ضمان أن تتمتع جميع الدول بما يكفي لها من قوة لمجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها (A/59/2005، الفقرة ١٩). ومضى قائلاً "فليس بإمكان أي بلد، ضعيفاً كان أو قوياً، أن يحقق الرخاء في فراغ" (المصدر نفسه، الفقرة ٢٤).

أشعر أن هذا الفراغ موجود في العديد من الدول النامية الجزرية الصغيرة، وبالاو واحدة منها. فلا يمكن العثور على ممثل واحد للأمم المتحدة في بالاو لمساعدة البلد على تحقيق شيء من التقدم. ولا يرفع علم الأمم المتحدة هناك. ولذلك، عندما يريد شباب أن يعرف ما إذا كان يتوفر تدريب أثناء العمل أو منحة دراسية لبناء القدرة، فإنه لا يجد من يسأله. وعندما يريد خبير بيئة محلي أن يعرف ما إذا كانت متاحة إحدى المنح الصغيرة التي يقدمها مرفق البيئة العالمي للمساعدة للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض المهمة للعالم بأسره، لا يوجد من يساعده على تقديم طلب. وكذلك عندما تقوم بالاو بدورها في المصادقة على اتفاق

فيما يتصل بموقف بلادي من تطوير القدرات الوطنية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، فإن دولة اليمن تؤكد على الحق الثابت لجميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير قدرتها النووية للأغراض السلمية، وهو الموقف الذي اتخذته الدول الإسلامية في اجتماعات وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في صنعاء في حزيران/يونيه الماضي.

كما تؤكد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية على وجه الخصوص وأن يسري ذلك على جميع دولها، بما في ذلك إسرائيل.

قبل أن أختتم كلمتي، أسمحوا لي أن أعبر مجدداً عن تحياتي لكم وتمنياتي الصادقة للجمعية العامة في دورتها هذه بالتوفيق والنجاح في مهامها لتعزيز العمل المشترك وصولاً إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستوارت بيك، رئيس وفد جمهورية بالاو.

السيد بيك (بالاو) (تكلم بالانكليزية): تتقدم بالاو بتهنئة حارة للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية وتود أن تطمئنه على دعمها التام له وتعاونها التام معه. كما نشيد بسلفه السيد جان بينغ، من جمهورية غابون، لقيادته الفعالة للجمعية.

في اجتماع القمة التاريخي الذي عقد في الأسبوع الماضي، وضع قادتنا جدول أعمال للعالم. وواجبنا هو أن نتخذ تدابير محددة للنهوض بجدول الأعمال هذا. وقد لا تكون الوثيقة الختامية قد تناولت كل موضوع من الموضوعات الهامة على نحو يرضي الجميع، إلا أنها بلا جدال تعد نقطة انطلاق ممتازة للقيام بذلك العمل الشاق الذي

ولا تطلب بالاو إلا القليل جداً. ولكنها الآن تطلب المساعدة، وينبغي أن تقدم هذه المساعدة. وكما قال رئيسنا ريمينغيزاو في الجلسة الرابعة للجمعية، في الأسبوع الماضي، في كلمته أمام القمة العالمية:

”ولذلك آن الأوان لكسي يبدأ المجتمع الدولي، والأمم المتحدة باعتبارها ممثله، بالذهاب إلى أبعد من الدراسات التي تعترف بالإخفاقات في تحقيق تنمية مستدامة في دولنا الجزرية، والتقدم بقوة ووضع خطة برنامجية محددة تراعي صغر حجمنا الفريد، وتقدر تنوعنا المتميز، وتحترم ثقافتنا بوصفها تتساوى مع ثقافات الأمم الأخرى في هذا العالم“.

والتحديات التي تواجه تنمية بالاو مختلفة عن التحديات التي تواجه العديد من أصدقائنا حول العالم الذين تكلموا من هذه المنصة. فالجوع ليس مشكلة الآن في جنة. ولكن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ قد يكون تأثيرها المدمر في نهاية المطاف كتأثير الجوع. فتغير المناخ وارتفاع مستوى مياه البحر يهدد بمحو جزرنا. وقد اشتمل بيان صاحب الفخامة أنوتي تونغ، بيريتيتيني [رئيس] جمهورية كيريباتي، الذي أدلى به في الجلسة الخامسة عشرة في الأسبوع الماضي، على تصور تقشعر له الأبدان لما يمكن أن تعنيه كارثة انبعاثات غازات الكربون، إن لم يجز التصدي لها، بالنسبة لجميع البلدان في منطقة المحيط الهادئ، وبالطبع لمخيطات أخرى عديدة في العالم. واعترف الرئيس بأن حكومة كيريباتي بحاجة الآن ”للنظر جدياً في خيار إخلاء شعبنا إلى مكان آخر عندما يكون ذلك ضرورياً“. وبهذا الأسلوب اللطيف الذي يُعرف به أبناء منطقة المحيط الهادئ، يجربنا الرئيس جميعنا على مواجهة عالم تختفي فيه بلدان بأكملها من على وجه الكرة الأرضية. هل توجد دعوة للعمل أقوى من هذه الدعوة؟

دولي ما، قابلة بذلك الالتزام بتقديم تقارير معقدة لوكالة دولية، فإنه لا يوجد من يمد لها يد العون.

لقد حاولت الأمم المتحدة ملء هذا الفراغ من خلال إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية، ولكنها بعيدة جداً عن شواطئ بالاو. وفي حين أنه يمكن القول إن هذا الإجراء تم بحسن نية، فإنه فشل في تقديم بناء القدرة اللازمة لبالاو، وبالتالي حال دون أن يفهم العالم فعلاً احتياجات بالاو وطموحاتها. ومن هذا المنطلق، فإن هذه المراكز الإقليمية ودون الإقليمية مجرد صورة للنظم الاستعمارية التي تخلصت منها جزر المحيط الهادئ - عواصم بعيدة تتخذ القرارات المتعلقة بمناطق بعيدة جداً. فبالنسبة لبالاو، تعني تقوية الأمم المتحدة تقوية أعضائها المهمشين.

لقد أخذت بالاو مكاتها، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، بمحض إرادتها. واستجابة لنداء الأمين العام للعمل، تفخر بالاو بأنها نشرت هذا العام وحدة من شرطة حفظ السلام، تعمل حالياً في تيمور الشرقية. واستجابة لرغبة الأمين العام المعلنة بإيجاد توازن أفضل بين الجنسين في هذه البعثات، تتكون الوحدة التي أرسلتها بالاو كلياً من الإناث.

عندما يُعد العالم اتفاقيات هامة، غالباً ما تكون مصحوبة بمتطلبات إبلاغ مرهقة، تتقدم بالاو وتوقع هذه الاتفاقيات، وذلك كما كان الحال في الأسبوع الماضي عندما وقع رئيس بالاو ريمينغيزاو الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وعندما تحل كوارث طبيعية، تستجيب بالاو طوعاً مقدماً مساهمات مالية كبيرة لتخفيف المعاناة الناتجة عن هذه الكوارث، كما فعلت في حالة تسونامي وإعصار كاترينا. وأقول إن مساهمات بالاو في كلتا الحالتين محسوبة على أساس كل فرد، من بين أعلى المساهمات في العالم.

اعترف بأن هذا التعرف الخاص على شعب بالاو ساعد اليابان والولايات المتحدة بقدر ما ساعد بالاو.

شعرت بالاو بالإحباط لأن الجمعية العامة لم تتمكن في دورتها التاسعة والخمسين من إنجاز إصلاح مجلس الأمن، وخاصة لأن معرفة اليابان العميقة بمنطقتنا من شأنها أن توفر معلومات لأعضاء المجلس الأقل دراية بحالة جزر المحيط الهادئ. ولذلك، أيدنا ولا نزال نؤيد قرار مجموعة الأربعة ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها الستين من إنهاء هذا العمل الهام جداً الذي استُهل في العام الماضي.

وكان الطرف الثالث الذي دعم تنمية بالاو بانتظام جمهورية الصين في تايوان. ولا نزال نؤكد بأن العالم سيستفيد من انضمام تايوان إلى عضوية هذه الهيئة الموقرة. وقد شاركت بالاو هذا العام في تقديم مشروع قرار يدعو إلى قيام الأمم المتحدة بدور استقبائي في معالجة التوترات المتزايدة في مضيق تايوان. وللأسف، فإن مناقشة مشروع القرار الهام هذا قُصرت في المكتب ومُنعتنا من التعبير عن رأينا بشأن هذا الموضوع؛ إلا أننا سعدون لأن الفرصة أتاحت لنا لنفعل ذلك اليوم.

إن شعب المحيط الهادئ، ودول جزر المحيط الهادئ نفسها، ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الأمانة العامة وفي مجالس الإدارة واللجان والحاكم العالمية. ومجموعتنا الإقليمية المتناسكة والفعالة، منتدى جزر الهادئ، محظوظة جداً لوجود أستراليا ونيوزيلندا فيها. ولكن حان الوقت لكي تقوم الدول الجزرية الجديدة بدور أنشط وتتشاطر مع بقية العالم أسلوبها الفريد والعظيم. وأعتقد أن من المحتمل جداً أن يعزى تهميش الجزر جزئياً إلى تكوين المجموعات الإقليمية غير الرشيد. وينبغي أن تتضمن تقوية الأمم المتحدة إعادة تنظيم المجموعات الإقليمية لتعكس على نحو أفضل زيادة بلدان منطقة المحيط الهادئ، التي حدثت في العشرين عاماً الماضية، وأن تعكس الجغرافيا

إننا نعيش في الفترة التي تسبق هذه الكارثة. ولاجتذاب السياح، يجب أن تعتمد بالاو على الحفاظ على جرفها القاري غير العادي ومياهها وتنوعها الحيوي الذي لا مثيل له. فبدون هذه الأصول، لن تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وإيجاد وظائف تمكن أطفالها من العيش والعمل في بلدهم.

تمثل مصائد الأسماك الدعامة الأخرى في تنمية بالاو. فعلى مدى أجيال لا حصر لها اعتمد شعبنا في معيشتنا على مياهه. والآن، أنت أساطيل صيد الأسماك الأجنبية، التي استنزفت الثروة السمكية في المياه القريبة من موائلها، إلى المحيط الهادئ وهي تهدد بأن تفعل نفس الشيء. إن السلسلة الغذائية ذاتها معرضة للخطر من ممارسات الصيد الجديدة التي، وإن كانت لا تزال في بداياتها، أخذت تضر بالجبال البحرية في المحيط الهادئ على نحو يعتريه العلماء منذراً بالخطر. ولهذا السبب، دعت بالاو إلى وقف مؤقت للصيد في أعماق البحار باستعمال الشباك الجرافة إلى أن يتمكن العلماء من تقدير التأثير البعيد الأجل لهذه الممارسة. واليوم، نجد هذا النداء ونحيي كوستاريكا لدورها الريادي في هذه المسألة الهامة.

ونغتتم هذه الفرصة، ونحن ممتنون لمنحنا إياها، لنشيد بشركاء وأصدقاء بالاو الثنائيين الذين تغلبوا على البعد الجغرافي الجديد لدولتنا ليشاركوا في تلبية احتياجاتنا وطموحاتنا، ويصبحوا ملمين بها. وقد بعثت الولايات المتحدة بممثل دبلوماسي يقيم في البلد وقدمت الدعم لديمقراطيتنا الحيوية على مدى عدة سنين.

وأرسلت اليابان أيضاً ممثلاً دبلوماسياً يقيم في البلد، وقدمت مساعدة لا تقدر بثمن. واليابان، شأنها شأن الولايات المتحدة، تشارك بانتظام في تنمية بالاو، وأود أن

ومع أن المجتمع العالمي أحرز تقدماً متواضعاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نعترف بأننا بعيدون جداً عن تحقيق الالتزامات العالمية التي قطعها قادة العالم في فجر الألفية الجديدة والمتمثلة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفقراء العالم.

ستظل حكومة سورينام ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأننا نعتقد اعتقاداً قوياً بأن التنمية المستدامة مهمة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي حين أننا نقر بمسؤوليتنا الرئيسية عن عملية التنمية، فإننا نود أن نذكر بالالتزامات التي قطعت في مونتريري بإقامة شراكة عالمية للنهوض بخطة التنمية. ويلزم لتحقيق هذه المسألة زيادة كبيرة في موارد التمويل المقدم على أساس يمكن التنبؤ به بقدر أكبر وبدون أية شروط.

ونشيد بمختلف المبادرات التي أطلقت حتى الآن، ونود أن نشاهد شركاءنا في التنمية الاستمرار في تقديم الدعم لجهود البلدان النامية.

يمكن أن تلعب التجارة دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن موقفنا بشأن إقامة نظام تجاري عالمي يقوم على أساس سلطة القانون وغير تمييزي ومفتوح ومنصف. ونتوقع أيضاً من جولة مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف القادمة أن تأخذ في الحسبان على نحو كامل احتياجات البلدان النامية.

ونود أن ننوه بالمبادرات الجديدة بالثناء التي قدمتها عدة بلدان متقدمة النمو لتيسير وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ولكن، بالنسبة للعديد من البلدان المتوسطة الدخل، مثل سورينام، المدعوة إلى تنويع اقتصاداتها، لم تتخذ بعد التدابير اللازمة لتيسير وصول سلعها وخدماتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

الفعالية للعالم. وهذا من شأنه أن يمكن الدول الجزرية من المنافسة بفعالية أكبر على مقاعد الهيئات الرئيسية. ولهذا السبب، تقترح بالاولو إصلاح النظام وإنشاء مجموعة تسمى مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأن تشمل تلك المجموعة، صديقتنا، أستراليا ونيوزيلندا، بالطبع بموافقتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد إيولد وينسلي ليمون، رئيس وفد جمهورية سورينام.

السيد ليمون (سورينام) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب اليوم الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين. بداية، اسمحوا لي، باسم حكومة وشعب جمهورية سورينام، أن أتقدم بخالص التهنية للرئيس بانتخابه لرئاسة هذه الدورة الهامة. وأود أن أعرب عن تعهد وفد بلدي بتقديم الدعم والتعاون الكاملين في النهوض بالمهام التي تنتظرنا في هذه الدورة.

ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن امتنانه لمعالي السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين على جهوده التي لم تتزعزع في توجيه أعمال الدورة التاسعة والخمسين. ونتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل.

سواصل تقديم دعمنا للأمين العام كوفي عنان، خاصة في قيادته لعملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة.

نجتمع هنا اليوم عقب الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي اعتمد فيه قادة العالم بعض التدابير للنهوض بالتنمية وحقوق الإنسان والأمن، والإصلاح الضروري جداً لهذه المنظمة العالمية. والمهمة التي تنتظرنا ليست سهلة. ويتعين علينا أن نضاعف جهودنا في تنفيذ الأهداف الطموحة التي حددناها لإقامة عالم لأنفسنا وأجيالنا القادمة أكثر أماناً وازدهاراً.

وتدين حكومتني بشدة جميع أعمال الإرهاب بغض النظر عن مرتكبيها ومكان حدوثها والغرض منها. وبالنسبة للترابط المتزايد في العالم، يشكل الإرهاب خطرا جسيما على البلدان الغنية والفقيرة والكبيرة والصغيرة على حد سواء. إلا أننا نود أن نذكر بأن محاربة الإرهاب ينبغي، في جميع الأوقات، أن تتم وفقا للقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والتسامح والتعايش السلمي للشعوب.

ويجب أن تعالج مكافحة الإرهاب أسبابه الجذرية. وتعتقد سورينام، وهي بلد يتسم مجتمعه بتعدد الإثنيات والديانات والثقافات، أن زيادة التسامح والحوار يمكن أن تسهم إيجابيا في تحقيق هدف زيادة الأمن.

ولذلك، سنواصل دعم الحوار بين الحضارات، وسنظل متمسكين باقتناعنا بأن ثقافة السلام يمكن تعزيزها إلى حد كبير من خلال هذا الحوار لتشجيع التفاهم والاحترام المتبادلين وتشجيع التسامح بين المناطق والثقافات والشعوب.

يظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمرا هاما جدا لحكومة سورينام. وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، كما تم الاتفاق في الوثيقة الختامية، لا ينبغي أن يسفر عن إعادة تسمية لجنة حقوق الإنسان فحسب، فأمامنا مهمة ضخمة تتمثل في استعادة مصداقية آلية حقوق الإنسان بمعالجة جوانب النقص التي اعترت لجنة حقوق الإنسان، وضمان أن يصبح مجلس حقوق الإنسان جهازا أكثر فعالية وموضوعية.

ينبغي أن تعقد الأمم المتحدة العزم على أن تهب لإنقاذ الناس الذين يواجهون إبادة جماعية وتطهيرا عرقيا وجرائم ضد الإنسانية. يجب أن نستمر في مناقشة الإطار الذي سيرتبط بهذه المهمة الصعبة. ولكن الأهم، أن تجد الأمم المتحدة، من خلال أحكام ميثاقها، سُبلا ووسائل موجهة لمنع تكرار حدوث هذه الفظائع.

قبل ٦٠ عاما تقريبا، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، آلى زعماء العالم على أنفسهم إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، ولذلك اجتمعوا وأنشأوا الأمم المتحدة. وينبغي أن يصمم المجتمع الدولي، الذي يواجه تحديات السلم والأمن الدوليين القديمة والجديدة، على أن يرقى إلى مستوى ذلك التعهد البالغ الأهمية.

إن تفشي الأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتأثير العشوائي لقوى الطبيعة، مسببة اليأس والدمار على نطاق واسع، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المكبوح، على سبيل المثال لا الحصر، دليل على الطابع العابر للحدود للتحديات المعاصرة التي يواجهها العالم اليوم.

ولذلك، نريد نظاما فعالا للتعاون الدولي لتتصدى جماعيا للتحديات القديمة والجديدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان.

يتحتم معالجة جوانب القصور الكبرى في نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وسنكون مقصرين في حق أجيال المستقبل إن لم نتمكن حتى من التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة التي تحكم هذه القضايا الهامة.

ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام عندما قال ذات مرة "لا يصح استعمال تعبير "صغير" أو "خفيف" لوصف آثار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي لا يخضع لأي ضوابط أو آثار إساءة استعمالها." (A/58/138 الصفحة ٤) وفي سورينام، كما هو الحال في بلدان عديدة في منطقة البحر الكاريبي، ترتبط هذه الظاهرة بتفريغ المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، نود أن نتعهد بدعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة الهامة جدا التي تهدد نسيج مجتمعنا الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إزيكيا راييسي سافوا، رئيس وفد جمهورية فيجي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم فيجي بتنهائيا الحارة إلى المنظمة بمناسبة الذكرى السنوية الستين لميلادها، وإلى الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. ونود أن نعرب عن ثقتنا بقدرته على قيادة عملنا خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لسلفه، معالي السيد جان بينغ، ممثل جمهورية غابون، على قيادته المتميزة للأعمال الصعبة في الدورة التاسعة والخمسين. كما نود أن نسجل في المحضر تقديرنا للأمين العام على جهوده الدؤوبة ودوره النشط في التوصل إلى وثيقة ختامية ينبغي أن تصبح الأساس الذي يقود جهودنا في الأشهر العديدة المقبلة.

في الأسبوع الماضي اتخذ رؤساء دولنا أو حكوماتنا قرارا بشأن نتائج مداولاتهم. والوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، كما كان منتظرا، لم تف بتوقعات الجميع. وبدلا من ذلك، تضمنت الوثيقة العناصر الجوهرية لمعالجة المسائل الأساسية الثلاث المتمثلة في الأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

إن المطلوب منا الآن هو الالتزام بدعم خطة التنفيذ التي سيتم وضعها لكي يحول إلى عمل ما ظل حتى الآن مجرد آمال وتطلعات. ويجب أن نتعهد بضمن أن تصل المساعدة التي تقدم على هذا النحو إلى الفقراء والجياع والمحتاجين واليائسين-الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفي أغلب الأحيان تواجه التبرعات والأموال والأشكال الأخرى للمساعدة بالعملية البيروقراطية ويتم تخفيضها بنسب مئوية معينة، توصف حينئذ بما يدعى برسوم إدارية.

وتؤيد فيجي تأييدا تاما الوثيقة الختامية، ونحن ملتزمون بتنفيذ تلك الأحكام التي يطلب منا، بوصفنا دولة

وأعرب المجتمع الدولي قبل مدة وجيزة عن الحاجة إلى منظمة أكثر فعالية وكفاءة من شأنها أن تكون قادرة على التصدي بشكل أفضل للعديد من التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم وجعل المنظمة أكثر استجابة لتطلعات سكان العالم. وما زالت سورينام تؤمن بقيم الأمم المتحدة بوصفها المؤسسة المتعددة الأطراف الأعلى، ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمة من خلال الإصلاح.

ويجب الآن أكثر من أي وقت مضى أن تؤدي النوايا الحسنة إلى إنجازات ملموسة. وعلينا أن نترجم الالتزامات إلى أفعال. وندين بذلك للعديد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع وليس لديهم إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ولا يتمتعون بالرعاية الصحية السليمة.

وتحقيق ذلك المجتمع العالمي يتطلب مشاركة وتصميم والتزام جميع الأطراف الفاعلة - الدول وغير الدول - فضلا عن اتخاذ جميع تلك الأطراف إجراءات منسقة وشاملة في مكافحة العالمية للفقر والظلم.

ويقتضي تحقيق أهدافنا المشتركة أكثر من إعادة التأكيد على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير الموارد المالية. فهو يتطلب التفاهم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويتطلب إرادة سياسية، تشكل شرطا لازما في جهودنا للوفاء بالتزاماتنا العالمية.

وإنني مقتنع بان الاجتماع الرفيع المستوى لقادة العالم الذي اختتم مؤخرا ولد التزاما سياسيا متجددا بتأييد قضية الشراكة العالمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بغية تعزيز التنمية ومواصلة مكافحة الفقر والجوع.

وفي الختام، أود القول إنه يتعين علينا أن نتصرف الآن. ولا يمكننا أن نبي عالما يتمتع بالسلام والأمن بدون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدون احترام حقوق الإنسان.

لمحاولتهم منع النزاعات من أن تتدهور بشكل عنيف. ويعمل حفظة السلام الآتون من العديد من البلدان المساهمة بقوات المنتشرون في مناطق الصراعات ليس لتوفير الأمن فحسب، بل أيضا لتمكين اللاجئين من العودة الآمنة والمستدامة ولتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام في العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في محاولة لتشجيع عملية انتقال سياسي شاملة وتشاورية وشفافة في البلد. وتشعر فيجي بالامتياز لان لديها قوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من اجل المساعدة في العملية.

وتؤكد فيجي من جديد على التزامها بالأمم المتحدة. ونحن ندافع، كما كنا دائما، عن السلام ولهذا السبب أرسلنا العديد من الجنود وضباط الشرطة ليقدموا مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وجاد العديد من جنودنا بأرواحهم، ولكننا قبلنا هذه التضحية الجسيمة بوصفها إسهامنا في الجهد الدولي المستمر لتحقيق السلام والأمن.

وأیضا، لئن كنا نقدر تقديرا تاما مبدأ إنشاء القوة الاحتياطية، فإننا في الوقت نفسه نشعر بالقلق حيال حقيقة أن الدول التي لا تستطيع أن تجهز قواتها بشكل سليم هي أساسا من البلدان النامية وبالتالي سيتم تهميشها إذا لم تتخذ ترتيبات لمساعدتها في هذا المجال. وإذا لم تكن تلك المساعدة متيسرة، فإن حفظ السلام سيقصر على مجرد بعض البلدان - وهي بشكل أساسي البلدان المتقدمة النمو.

وتشيد فيجي بالاقترح القاضي بإنشاء لجنة لبناء السلام. وستبادل بكل سرور مع اللجنة خبراتنا في إعادة تعمير بلدنا بعد الاضطرابات الأهلية التي كادت تمزقه إربا في عام ٢٠٠٠. ونلتزم إعادة النظر في تشكيل لجنة بناء

نامية، أن نسعى إليها لصالحنا. والأمر الهام للغاية هو صياغة وتنفيذ خطة فيجي الوطنية للتنمية المستدامة، التي تحدد رؤى قادتنا وتستهدف تحقيق تطلعات وأهداف نتائج مؤتمر القمة والأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على وشك إصلاح قطاعنا العام والمالي وإدخال تغييرات محدودة في القطاع الخاص. ويشكل تطوير البنية التحتية وتحسينها أولوية في ضوء معاييرنا المهنية للصحة والسلامة. ويجري استعراض التشريعات والنظم البحرية لضمان السلامة في البحار للركاب والسفن على السواء، فضلا عن حماية مواردنا البحرية مثل جرفنا القاري. ويجري على نطاق واسع مناقشة مبدأ تحقيق العدالة بأثر رجعي سعيا لتحقيق المصالحة والتسامح والوحدة من خلال عملية ديمقراطية قوامها المشاورات بين الجمهور قبل عرض المبدأ على البرلمان.

وفي ما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة، تؤيد فيجي الفكرة بأنه ينبغي تمكين الأمين العام من إحداث التغييرات التي يؤمن بأنها تناسب المنظمة بشكل أفضل. ويجب علينا جميعا أن نساعد على إنشاء منظمة للأمم المتحدة أكثر كفاءة ومساءلة. ويمكن تحقيق المساءلة بإنشاء لجنة الإشراف التي نوقشت كثيرا، ويتعين أن تشمل طرائق ومنهجية عمل اللجنة اختصاصات واضحة ومتسمة بالشفافية وتمثيلا إقليميا متوازنا على نحو جيد.

ولا بد أن تعمل الأمم المتحدة دائما بتزاهة واهتمام عاجل باحتياجات الدول الأعضاء. وقبل كل شيء علينا أن نساعد الأمم المتحدة على أن تركز، كما لم تركز أبدا من قبل، على تضيق الفجوة المخجلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وينبغي ألا تتوقف مساعي الأمم المتحدة لإرساء وصون السلام والأمن والاستقرار. وتتعين الإشادة بالأمين العام وبموظفيه على سعيهم للتوصل إلى اتفاقات سلام أو

ولنتماسك. وينبغي ألا يحكم علينا الأعضاء بما قد يكون مناسباً لمعاييرهم، بل ينبغي أن يقيسونا بالتقدم الذي نحرزه نحو المثل العليا العالمية وبمستوى التزامنا بالتغيير.

وتحترم فيجي مبدأ المساواة في حقوق الإنسان. ونؤيد الاقتراح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، يكون مسؤولاً مباشرة أمام الجمعية العامة، بوصفه تحسيناً للتدابير الحالية. وحتى يكون المجلس فعالاً، يتعين أن يكون أعضاؤه أوسع تمثيلاً قدر الإمكان وينبغي ألا يخضعوا لمتطلبات إبلاغ خاصة.

وبالنسبة لفيجي، فإن من الأهمية الحيوية، وكعامل للاستقرار الطويل الأجل، أن تتم حماية المصالح الخاصة للسكان الأصليين، بما في ذلك حقهم في ملكية مواردهم الطبيعية بالذات، وأن تتم المحافظة على التوازن بين حقوق الأشخاص والمجتمعات. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة لمجتمع متعدد الثقافات مثل مجتمعنا. وفي هذا الصدد، نؤيد بشدة النية في أن يعرض على الجمعية العامة مشروع إعلان نهائي بشأن حقوق السكان الأصليين لاعتماده في أقرب وقت ممكن.

وبغية تمويل الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تحظى البلدان النامية بإمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على عوائد عادلة لصادراتها. وهذه الحقيقة مهمة بالنسبة لفيجي وللدول الصغيرة الضعيفة الأخرى؛ فبقاؤنا الاقتصادي ذاته يتوقف عليها. والسياسات التجارية العالمية غير الواقعية وغير المنصفة ببساطة تجعل من العسير على بلداننا أن تقضي على الفقر.

وتشيد فيجي بالبلدان المتقدمة النمو التي أعربت عن استعدادها لمساعدة البلدان النامية في تخفيف وطأة الامتثال لمنظمة التجارة العالمية. ونشيد إشادة خاصة بالاتحاد الأوروبي على استعداده لتقديم المساعدة وناشد شركاء الاتحاد

السلام، لأنه بينما عمل بعضنا فترة أطول من الآخرين في ذلك المجال، فإن حجم إسهام بلدان معينة يعطيها مزية في إطار الطرائق الحالية.

ونؤيد مبادرات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية الأخرى لإقامة شراكات مع المجموعات الإقليمية. ومنطقة جنوب المحيط الهادئ اجتمعت باستمرار للتصدي للمشاكل المشتركة التي قد تكتنف أعضائها. والبعثة الإقليمية لتقدم المساعدة إلى جزر سليمان هي بعثة لحفظ السلام/بناء السلام أعدتها المنطقة. وناشد الأمم المتحدة أن تفضل بمساعدة الجهود الإنسانية المبذولة لكي يتحقق التوازن لهذه المبادرة الإقليمية.

وتؤيد فيجي توسيع عضوية مجلس الأمن بحيث يأتي انعكاساً للحقائق الجغرافية السياسية الراهنة. ونواصل تأييدنا لانضمام الهند واليابان إليه بوصفهما عضوين دائمين في إطار الترتيبات المنقحة.

وتنتقل إلى الوقت الذي يسود فيه السلام في نهاية المطاف في الشرق الأوسط، ونشيد بجمع البلدان التي تقدم المساعدة في تلك القضية العالمية. وبالنسبة لمنطقتنا المحيط الهادئ، نود أن نشهد الشعب الكوري ينعم بالسلام العادل والوفاء الدائم. وبالنسبة لمستقبل تايوان، تأمل فيجي بشدة أن يتسنى التوصل إلى تسوية من خلال حوار يجري بروح حقيقية للمصالحة والتفاهم وخالية من العنف - حوار مقبول لجميع الأطراف ويمكن أن يستمر للأعوام المقبلة.

ويتسم عصر العولمة هذا باعتماد المبادئ العالمية التي تحكم مسائل مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة والتنمية. وتتقبل فيجي تلك المفاهيم؛ ولا يساورنا شك في ذلك. ولكننا أيضاً نقول إن البلدان التي تمر بانتقال بالغ الأهمية، مثل بلدنا، ينبغي ألا يفرض عليها الوفاء بمعايير غير واقعية. فنحن بحاجة إلى وقت لتنطور ولتكيف

غنيا للأموال ورفعت مستويات المعيشة للأسر، وأسهمت بقدر كبير في الاقتصاد الوطني ووفرت الكثير من الوظائف المطلوبة في سوق العمل. وتأمل فيجي أن يشكل الحوار الرفيع المستوى حافزا لتمكين البلدان من العمل في شراكة والاتفاق على تفاهم أفضل لتحسين ظروف العمال المهاجرين.

ويشكل الإرهاب تلطيفا لجميع آفاقنا. إنه لا يحترم الحدود، وهو ليس سيلا مقبولا ولا فعالا لتعزيز أي قضية. ولم تعد العزلة تشكل واقيا لحماية الجزر التي تؤمن بأنها بعيدة جدا من التيار الرئيسي للأنشطة الدولية. وفي محاولة للوفاء بالشروط والمشروطيات التي أرستها مختلف الاتفاقيات بشأن الإرهاب، يتعين إيجاد مزيد من الأموال التي لا يمكن ادخارها بسهولة بغية الوفاء بتلك الالتزامات. وبذلك، تعطل الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتتوقف في بعض الحالات.

وفي هذا الصدد، يتعين تأسيس جهد عالمي لمكافحة الإرهاب يشمل التدريب والتمويل والشفافية في تبادل المعلومات والاستخبارات، وتعهدا بتقديم المساعدة عند الحاجة.

وستظل فيجي تؤيد دائما جميع الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة ومبادراتها في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وستكون جهودنا متواضعة، ولكنها تتناسب مع قدراتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة أكسلطان عطاييفا، رئيسة وفد تركمانستان.

السيدة عطاييفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لهذا المنصب الرفيع وأن أعرب عن ثقتنا بتنفيذه الناجح والمهني للولاية التي كلف بها.

الأوروبي تقديم دعم كافٍ طويل الأجل بينما يبدأ الاتحاد الأوروبي تخفيض العمليات التفضيلية للسكر الأفريقي والكاربي وسكر منطقة المحيط الهادئ.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا لجارتينا القريبتين أستراليا ونيوزيلندا ولأصدقائنا في آسيا على دعمهم ومساعدتهم لنا في الوصول على نحو أفضل إلى أسواقهم وعلى تقديم المساعدة في مجالات هامة أخرى للتنمية.

يشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مصدرا لقلق عالمي إذ أنه يؤثر على قدرتنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويبقى بذل الجميع لجهد تعاوني الطريقة الوحيدة للسيطرة على الوباء والقضاء عليه. وينبغي أن تكون مبادئنا التوجيهية الإجراءات التي تدمج الوقاية والعلاج والضعف الطبي والاجتماعي للأشخاص المصابين.

وفي الوقت نفسه ينبغي ألا نقتل من خطورة الخراب الذي تسببه الأمراض المعدية الأخرى مثل الملاريا والسل. وينبغي أن توجه الجهود أيضا إلى الآفات الأخرى، مثل الفقر المدقع ومحنة المعوقين.

لا يمكننا بعد الآن التغاضي عن محنة النساء والأطفال الذين تعرضوا خلال الأعوام للاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة. وفي الأسبوع الماضي وقع رئيس وزراء فيجي، ليسينيا كاراسي، على البروتوكولين الإضافيين بشأن حقوق الطفل: الأول بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، والثاني بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وإضافة إلى ذلك تؤمن فيجي بشدة بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات أقوى للتصدي لمسألة الفتيات اللاتي يجرمن من الحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

ونرحب بقرار عقد حوار رفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وقد أصبحت جملة التحويلات المالية من العمال المهاجرين مصدرا

يجري تنفيذ الإصلاحات في تركمانستان في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للبرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة إلى عام ٢٠٢٠. وقد ساعدت الإصلاحات في إنشاء قدرة صناعية قوية، بإيجادها سوقا نموذجيا للإدارة ولاقتصاد القطاع الخاص، وكفالتها ظروفًا معيشية كريمة للناس.

وتحوز تركمانستان موارد هائلة للطاقة؛ إذ تشكل صناعات الغاز والنفط المصادر الرئيسية لتنمية الاقتصاد الوطني. وتقدر إمكانيات الطاقة لتركمانستان حاليا بما يتجاوز ٤٥ بليون طن من النفط، أو خمس جميع احتياطات العالم من الغاز الطبيعي والنفط.

وبفضل البرامج الوطنية التي طورت في الأعوام المبكرة للاستقلال، أدخلت الإصلاحات نوعا جديدا من الصناعة. واستثمرت تركمانستان، عن طريق مواردها الوطنية نفسها، ٣٠ بليون دولار في الاقتصاد الوطني وقامت ببناء أكثر من ١٠٥٠ منشأة صناعية ومصنعا تحوز أجهزة متقدمة للغاية.

وما فتتنا نظور بنجاح فروعًا جديدة للصناعة، وتحديدًا، قطاعات النفط والغاز والطاقة والنسيج والغذاء. ففي صناعة النسيج أنشأنا شركات متخصصة جديدة ومصانع نسيج متكاملة كبيرة، لتنظيم الإنتاج على نطاق واسع لشتى منتجات الألياف القطنية، ويتم تصدير ٦٠ في المائة من هذه المنتجات. وتشكل صناعة النسيج ٢٨ في المائة من الحجم الكلي من صناعتنا الإنتاجية.

وقد مرّ القطاع الزراعي من الاقتصاد بعملية إعادة بناء كاملة. فتم إلغاء كل المزارع الجماعية ومزارع الدولة منذ منتصف عام ١٩٩٥. وجرى توجيه الإصلاح نحو تحويل ملكية الأرض إلى ملكية خاصة وتأجيرها لأجل طويل وتوسيع الملكية الخاصة لقطع الأراضي. واتخذت الحكومة

كما أود أن أعرب عن امتناننا للسيد جان بينغ على نشاطه الدؤوب في قيادة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

في الأسبوع الماضي اختتم الاجتماع العام الرفيع المستوى أعماله التي أسفرت عن اعتماد وثيقة ختامية، تعبّر عن التزام الاجتماع ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الأمم المتحدة آليّة لا يمكن الاستعاضة عنها للتفاعل المتعدد الأطراف بين الدول. وبالتالي، فإن التساؤل بشأن كيفية استجابتها لآمال وتطلعات جميع الدول الأعضاء ستقرر جدوى المنظمة. وتتفق مع الأمين العام على أن المنظمة "لا تزال منخرطة تماما في حل الصراعات، وحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية، والدود عن حقوق الإنسان وإعلاء شأن التنمية في سائر أرجاء العام".

(A/60/PV.2)

ونؤيد الاقتراحات الواردة في الوثيقة الختامية بشأن تعزيز الأمم المتحدة في مجالات التنمية، وضمان الأمن الجماعي، ومكافحة الإرهاب، وكفالة كرامة الفرد وإصلاح المنظمة.

ونحن نفضل تعزيز دور الأمم المتحدة، وناشد المزيد من الشفافية في أعمالها وتحسين هيكلها. وأنشطة هيئاتها ينبغي الاضطلاع بها على أساس التوصل إلى توافق واسع في الآراء بين الدول. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى منع الصراعات وتعزيز النشاط الوقائي في ذلك المجال.

ونؤيد مساعي مكافحة الإرهاب التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ودور اللجنة قيم للغاية في تنسيق وتبادل المعلومات وتحليل الاتجاهات.

والدورة الحالية مكرسة لإجراء تقييم للتقدم الذي أحرزته الدول في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، أود أن أتشاطر معكم المعلومات عن كيفية تنفيذ أنشطة تركمانستان لبلوغ الأهداف.

وثمة برنامج خلاب واسع النطاق لبناء المساكن. ويُمنح المواطنون بموجبه ملكية دور مريحة حسنة التصميم بشروط مالية ميسرة، وقروض لمدد تتجاوز ١٥ سنة، ويتكفل رب عمل المالك المرتقب للدار بتسديد ٥٠ في المائة من التكاليف. وبفضل التعليم المجاني وتيسير إمكانية الوصول إليه يتمتع البلد بمستوى عالٍ من التعليم ومعرفة القراءة والكتابة. وقد حققت تركمانستان نجاحاً في مجالات أخرى، لا سيما حماية حقوق الطفل والدفاع عن مصالحه. وهذا دليل واضح على وفائنا بلا كلل بواجبنا وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل. وبالعامل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، نفذنا بنجاح في عام ٢٠٠٠ برنامجاً لحماية الأمهات والأطفال، والتطوير الشامل للأطفال والارتقاء بالشباب ورفاههم.

وحقق البلد تغطية واسعة للتحصين ضد الأمراض، أفضت إلى تخفيض كبير في الأمراض المعدية بين الأطفال. ويتم الاضطلاع بالكثير من العمل في مجالات صحة الأم والطفل والتعليم والحماية الاجتماعية. وتركمانستان هي البلد الرابع في العالم الذي تعترف به الأمم المتحدة بوصفها دولة عممت على مستوى البلد الملح المعالج باليود وفقاً للمعايير الدولية المقبولة. وفي هذا الصدد يلاحظ أن بلدنا يفي على الدوام بالتزاماته، لا في ما يتعلق بنقص اليود فحسب، وإنما في ما يتعلق أيضاً بالمغذيات الدقيقة الضرورية لتطوير نمو بدن الطفل.

وما فتئ بلدنا يعتبر طيلة قرون عديدة مفترق طرق بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، وكان صلة وصل رئيسية في طريق الحرير الكبير، طريق السلام والحوار بين الحضارات لما يقرب من ألف وخمسمائة عام. وهذا أفضى إلى خلق أجواء روحانية خاصة على أرضنا التركمانية، وليس من قبيل الصدفة أن العقلية الوطنية للتركمان نحت في جوهرها منحني دولياً، تعتبر الفرد القيمة العليا، وتأصلت

تدابير لتحسين الإنتاج الزراعي الخاص. وتتحمل الدولة نصف تكاليف الخدمات التقنية. وأعفى السكان من دفع الضرائب على الأراضي والمنازل والبناء ورعاية المواشي والدواجن. وكل هذه التدابير وغيرها عززت الزراعة وحفزت نمو الإنتاج.

وقد حصدت تركمانستان هذا العام ٣,١ مليون طن من القمح. وفي المرحلة الحالية من التنمية تمت تلبية احتياجات المستهلكين في بلدنا بصورة رئيسية من الإنتاج المحلي، لتأمين الاستقلال الغذائي للبلد بصورة عملية.

وتعلق تركمانستان أهمية كبيرة على إنشاء وتوسيع بنيتها التحتية لخطوط السكة الحديد، التي تفي بأعلى معايير الحداثة. واليوم يغطي نظام السكة الحديد لتركمانستان أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر. وفي السنوات الأخيرة أنشئ خطاً سكة حديد جديداً ويجري العمل على إنشاء خط سكة حديد ثالث، مما زاد من حجم الشبكة بما يقرب من ٥٠٠ كيلومتر.

ولقد أصبح البلد جزءاً حيويًا من نظام النقل الدولي المشترك. وقدم خط سكة حديد النقل الآسيوي بديلاً فولاذياً من طريق الحرير القديم، وهو يربط تركمانستان ببلدان أوروبا والقارة الآسيوية وينهض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتولي تركمانستان أهمية كبيرة للحماية الاجتماعية. وكفالة معايير الحياة الكريمة والأمن والحقوق والحريات للمواطنين وتقوية الأساس القانوني للمجتمع تمثلاً لسياسة الداخلية. وأثناء الفترة الانتقالية أكملها، عمل رئيس الجمهورية والحكومة على تقديم الدعم الاجتماعي للسكان. ومنذ عام ١٩٩٣ وفراً للسكان الغاز والكهرباء والمياه والملح والخدمات الصحية والتعليم المجاني.

رئيس جمهورية تركمانستان، حصل أكثر من ١٦ ٠٠٠ منهم على الجنسية أو إذن بالإقامة.

ونرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة. وإننا ممتنون للأمم المتحدة وأمانتها العامة ووكالاتها المختصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، التي نسقت وقدمت مساعدة قيمة لتنمية دولتنا.

وتركمانستان، إلى جانب دول أخرى كثيرة، تعلق كبير آمالها على الأمم المتحدة وتدعو إلى تعزيزها وتوسيع دورها في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إسماعيل غسبار مارتنس، رئيس وفد جمهورية أنغولا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم أن ألقى خطابي أمام هذه الجمعية. وأود بادئ ذي بدء أن أهنئ الرئيس، باسم حكومة جمهورية أنغولا، على انتخابه لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة لمنظمتنا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه، السيد جان بينغ، على التزامه وعلى الطريقة الشفافة والكفوءة التي ترأس بها الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

لا تزال البشرية تواجه اليوم، بعد ٦٠ سنة من تأسيس الأمم المتحدة، تحديات جديدة ومعقدة. إن استمرار الصراعات المسلحة، والجوع، والفقر، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمالاريا والسل الرئوي، ووصمة عار الإرهاب، والخطر من حيازة وتطوير

جذورها في الانفتاح والتسامح واحترام ثقافة الشعوب الأخرى والسلام الطبيعي.

ويسلم النظام السياسي للدولة بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني. وتضطلع المنظمات العامة والاتحادات المهنية والفنية بدور نشط في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

ولقد دأبت تركمانستان تاريخيا على احترام حرية الأديان لمواطنيها وهي تحترم احتراماً شديداً المعايير والمبادئ الدولية المعترف بها عموماً في مجال حرية العبادة. ونتيجة لذلك، توجد في تركمانستان أكثر من ١٠٠ منظمة دينية مسجلة. وتضمن الدولة حرية الدين والمعتقد وتساوي المعتقدات أمام القانون وحق كل شخص في أن يقرر بصورة مستقلة علاقته بالدين.

وتسلم تركمانستان بمنزلة المعايير الدولية المعترف بها عالمياً، وقد انضمت إلى الصكوك الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان أو صادقت عليها. ومن التدابير الهامة في هذا المجال إعلان تركمانستان مركزها الدائم كدولة محايدة، مركز وافقت عليه الجمعية العامة. وقد اضطعت تركمانستان بالتزاماتها الدولية في ذلك الصدد وأوفت بها على مدى السنوات العشر الماضية. وهذه الالتزامات منصوص عليها في القوانين الدستورية بشأن مركز تركمانستان المحايد والتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان.

وفي عام ١٩٩٩ ألغينا عقوبة الإعدام. واعتمدت تركمانستان تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية محددة من أجل حماية حقوق اللاجئين الذين وصلوا إلى بلدنا بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٧. وقد وصل إلى تركمانستان أثناء هذه الفترة حوالي ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من طاجيكستان وأفغانستان وأرمينيا وبلدان أخرى. وبموجب مرسوم من

المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ما برحت تشكل شرطا أساسيا للعملية الجارية.

وفي ما يتعلق بعملية توطيد السلم الجارية حاليا في منطقة البحيرات الكبرى، يسعد أنغولا ما تحقق حتى الآن، بوصفها دولة محورية في المنطقة. ونشكر مجموعة الأصدقاء، وخاصة حكومة كندا، على ما تقدمه من دعم، وبخاصة للمؤتمر الثاني لمنطقة البحيرات الكبرى، المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في نيروبي.

وعلى الرغم من إدراكنا أن المسؤولية الرئيسية عن منع الصراعات في أفريقيا وتسويتها تقع على عاتق الدول الأفريقية ذاتها، فإننا نشاطر الفكرة بأن المجتمع الدولي، يتعين عليه بالشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن يضطلع بدور أكثر دلالة في منع الصراعات وتسويتها في القارة.

ونعتقد، بناء على تجربتنا الخاصة، أنه ينبغي لنجاح استراتيجيات منع الصراعات وتسويتها أن تقوم على نهج شامل قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، يعد التعاون من جانب الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمرا جوهريا للغاية. أما مشاركة المؤسسات المالية الدولية فضلا عن القطاع الخاص وقطاع الأعمال، فقد ثبت أن لها نفس الأهمية.

ولذلك، فإننا نؤيد القرار الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بإنشاء لجنة بناء السلام، ونرحب به. ونحن على استعداد للعمل إلى جانب الشركاء على تشغيل هذا الجهاز في أسرع وقت ممكن.

وتؤيد أنغولا إنشاء الصندوق الدائم لدعم السلام. وفي رأينا أيضا أن الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح

أطراف فاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، أمور تشكل بالفعل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ولذلك، فإن المجتمع الدولي لديه كل المبررات لكي يعمل بشكل جماعي على إصلاح وتوطيد الأمم المتحدة حتى تصبح أفضل استعدادا من أجل التصدي للتحديات الكثيرة والمعقدة التي نواجهها.

وتتابع جمهورية أنغولا بقلق شديد التطورات الجارية في مناطق متعددة من العالم، وعلى الأخص في القارة الأفريقية. ورغم الاتجاه الإيجابي النسبي الذي اتسم بتقلص مناطق التوتر في العالم اليوم، فمن الضروري أن نواصل إيلاء اهتمام خاص لعمليات السلام في مختلف أرجاء العالم، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والسودان وغينيا - بيساو. على سبيل المثال وليس الحصر.

وفي ما يتعلق بغينيا - بيساو، فإن وفدي يشعر بالارتياح للنتائج التي تحققت، ونشيد بالنضج السياسي الذي أبداه شعب غينيا - بيساو أثناء الفترة الانتقالية، ولا سيما الإحساس بالمسؤولية الوطنية الذي تجلّى خلال الانتخابات الرئاسية.

وفي هذا السياق، نعتقد أن احترام المؤسسات السيادية المنشأة دستوريا شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار السياسي. وهو وحده الكفيل بتهيئة بيئة مؤاتية لإنجاز المهام التي تكفل صون السلم وإعادة البناء الاقتصادي. وهذا هو الأمل الذي راود الشعب الغيني، وهو يتوجه بمثل هذه الأعداد الغفيرة إلى مراكز الاقتراع. إنه تصويت لصالح الديمقراطية.

ونرحب في هذا الصدد بالمائدة المستديرة بشأن غينيا - بيساو، المقرر عقدها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونحث المانحين على الاستجابة على نحو إيجابي نظرا لأن

فإننا نحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تعبئة الموارد اللازمة للوقاية من تلك الأمراض وعلاجها.

واسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير حكومتي للولايات المتحدة لقيامها بإنشاء وتمويل برنامج لمكافحة الملاريا في أنغولا، وكذلك في تنزانيا وأوغندا.

ويرى وفدي، أنه من المحتم أن نشرع في إصلاح أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، بهدف جعلها ملائمة للواقع الراهن، من أجل التصدي للتحديات التي تواجه العالم. وسواصل العمل بنشاط في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والهيئات الرئيسية الأخرى في منظماتنا.

وإننا نتشاطر الرأي القائل إن تشكيل مجلس الأمن ينبغي أن يعبر التعبير الواجب عن الواقع السياسي لعالم اليوم. ومن شأن زيادة عدد أعضاء المجلس أن تجعله أكثر شفافية وأكثر قدرة على التمثيل، مع زيادة مصداقيته، وعلى الأخص زيادة السلطة التي تتمتع بها قراراته.

ومع ذلك، نود أن نوضح أن زيادة عدد أعضاء المجلس لا تمثل سوى جانب واحد من جوانب الإصلاح الذي يتعين استكماله. وينبغي لنا ألا نقلل من قيمة العناصر الأخرى لإصلاح المجلس التي نرى أنها لا تقل أهمية، مثل الحاجة إلى تحسين أساليب عمله وإضفاء مزيد من الشفافية عليها.

وإنني مقتنع بأن النتائج التي تحققت في الاجتماع العام الرفيع المستوى أثناء هذه الدورة للجمعية العامة ستحفز على مواصلة المناقشة المتعلقة بعملية الإصلاح ذاتها. وسيخلق ذلك نهجا من شأنه أن يعزز الرؤية المشتركة للمنظمة والأهداف المشتركة وهي: تعزيز التعاون وكفالة مزيد من التأكيد على أن السلم والاستقرار الدوليين لا يمكن إيجادهما إلا في إطار من تعزيز تعددية الأطراف.

وإعادة الإدماج ينبغي تمويلها من الميزانية العادية الخاصة بعمليات حفظ السلام.

وفي حين أنه لم ترد إشارة إلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، فإننا نأمل أن يُولى الاعتبار الواجب لهذا الموضوع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة نظرا لأنه يشكل عنصرا جوهريا في استراتيجية منع الصراعات وتسويتها.

ولا شك في أن الإرهاب يشكل تهديدا دائما للعالم بأسره وليس بمقدور أي بلد مواجهته منفردا. ومن ثم، فإنه يستدعي التعاون بين جميع البلدان، مع اضطلاع الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في مكافحته. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الأمين العام في مناشدته إبرام اتفاقية دولية شاملة لمناهضة الإرهاب الدولي تتضمن تعريفا لمفهوم الإرهاب معترفا به عالميا، بأسرع ما يمكن.

لقد مضت خمس سنوات منذ اعتماد إعلان الألفية وما برحت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء متعددة من العالم تتسم بالفقر المدقع.

وعلى النحو الذي ذكره الأمين العام باقتدار في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، فإن الفقر لا يتعلق بمجرد التنمية، وإنما يتعلق أيضا بالأمن واحترام حقوق الإنسان، وهو الأساس الذي تقوم عليه الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا، فإنني أتفق مع كثير من المتكلمين الذين سبقوني على أنه لا بد من معالجة هذه المسألة الواردة في الوثيقة الختامية بشكل أكثر تفصيلا. ومن ثم، نتطلع إلى مواصلة مهمتنا في المحافل ذات الصلة، ولا سيما في مجلس اقتصادي واجتماعي جرى تعزيزه.

وتشكل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والتدرن الرئوي وغيرها من الأمراض شرطا لا غنى عنه للسلم والاستقرار والأمن الجماعي. ولهذا

لا يمكن للأمم المتحدة أن تأمل في العثور على حل أممي لكل المشاكل. ويسر إستونيا أن ترى أن الأمم المتحدة تبني بنشاط شراكة أعمق مع منظمات مختلفة. وتشارك إستونيا مشاركة فاعلة في الجهود المشتركة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نرى أن على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن تواصل عملها في سبيل تعاون مثمر لكل الأطراف وفي سبيل قدرة أكبر على التنبؤ في مجال تخصيص الموارد. وكلما زاد تنسيقنا لأنشطتنا، كانت النتائج التي يمكننا تحقيقها أفضل في تصدينا للصراع والفقر والعذاب البشري. وقد قطع الاتحاد الأوروبي شوطا بعيدا في إنشاء مجموعات مقاتلة، مما زاد من قدرتنا على ردة فعل سريعة في حالات الأزمة.

وستواصل إستونيا إسهامها، عن طريق منظمات شتى، في استقرار أفغانستان والعراق والسودان وكوسوفو والشرق الأوسط. وما إسهامنا الطويل الأجل في قوات الأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين إسرائيل ولبنان وفريقنا للكشف عن المتفجرات في أفغانستان، وحضورنا بأعداد كبيرة - بالقياس إلى حجم إستونيا - في كوسوفو ومساعدتنا المقدمة لتدريب قوات الشرطة الجديدة في العراق، ومشاركتنا في تحقيق استقرار العراق - سوى أمثلة قليلة على مساهمات بلدي في الجهود المشتركة.

وتقر إستونيا بضرورة تطوير عملية حفظ السلام في أفريقيا وتقديم تدريب أفضل لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد استضافنا في إستونيا دورة للأمم المتحدة "لتدريب المدربين"، قبل بضعة أشهر وحسب، حضرها عناصر لحفظ الأمن من نحو ٣٠ بلدا.

على مر السنين أثبتنا التزامنا بأنشطة الأمم المتحدة، بما يشمل حفظ السلام، بطريقة جد بسيطة لا لبس فيها -

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة تينا إنتلمن، رئيسة وفد جمهورية إستونيا.

السيدة إنتلمن (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهني السيد يان إلياسون على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. إننا نشق به وبفريقه ثقة تامة. وأود أيضا أن أثنى على السيد جان بينغ، على الدور المحوري الذي أداه في الدورة التاسعة والخمسين.

اجتمع قادة العالم في هذه القاعة بالذات، في الأسبوع الماضي، في أكبر اجتماع قمة في التاريخ. وقد أسندت إلينا الوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات مهمات جد عملية للمستقبل. الإصلاح مستمر؛ وسيتعين علينا المحافظة على تركيزنا واتخاذ قرارات هامة في الدورة الستين.

ستقتصر ملاحظاتي اليوم على بضعة مواضيع رئيسية، مع التركيز خاصة على إسهام إستونيا في أهدافنا المشتركة.

إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ولا يمكن تصور إحراز التقدم العالمي في المجالات المذكورة بدون نظام فعال متعدد الأطراف، ينسجم كل انسجام مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكما أشرنا قبل أسبوع في الوثيقة الختامية، لا يمكن لبلد أن يواجه تحديات يومنا المتشابكة وحده. وإستونيا تلتزم كل الالتزام بتقوية الأمم المتحدة.

إننا نعيش في عالم جامع ومترابط، ولذا لا بد لنا من أن نتضافر جهودنا. ويتعين أن يكون ثمة تعاون بين شتى المنظمات القادرة على درء الصراع والاضطلاع بعمليات حفظ السلام، فضلا عن القدرة على توفير مستلزمات، كالدعم اللوجستي والتدريب.

الإغاثية الرسمية ٠,٠٨ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. ونحن نزيد باطراد ما نرفد به التنمية، مما سيزيد أيضا من تبرعنا لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية.

لن تتمكن أية دولة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما دامت لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية. ويوافق العقد الدولي الثاني للسكان الأصليين في العالم الإطار الزمني المستهدف لتحقيق أهداف الألفية، أي عام ٢٠١٥. وإن كنا نريد فعلا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وجب علينا أن نركّز على أكثر ما يهم الناس من مسائل، بما في ذلك السكان الأصليون. وتنفيذ الأهداف الإنمائية في سياق السكان الأصليين يجب أن ينظر إليه في إطار أوسع، هو سياق إعلان الألفية، الذي يجمع بين أهداف ميثاق الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة - السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان.

ولا يمكننا، بطبيعة الحال، السكوت عن مسألة تغير المناخ، التي غدت أهميتها واضحة بصورة خاصة بعد الكوارث الطبيعية الأخيرة. والواقع أن علينا تعزيز التعاون العالمي البعيد المدى، بما يمكننا من إحداث تغيير حقيقي.

وأود أن أؤكد أهمية مجلس حقوق الإنسان. إننا نتصور المجلس هيئة دائمة من هيئات الميثاق، وثيقة الصلة بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما يشمل مجلس الأمن.

وإستونيا ملتزمة بترويج حقوق الإنسان، بصفتها قيما للجميع، ينبغي أن تكون مضمونة للجميع. ويسرنا أن يكون مؤتمر القمة قد وافق على مضاعفة الميزانية العادية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غضون السنوات الخمس المقبلة.

وأود أن أؤكد إيمان إستونيا الوطيد بما للديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون من أهمية فائقة. وتؤيد

بدفعنا بصورة منتظمة وفي المواعيد المحددة كامل الأنصبة المقرر دفعها.

إن دور المجتمع الدولي لا ينتهي عند الحد الذي نتدبر فيه وقف صراع جار. فكما نعرف جميعا، تواجه البلدان، من غير بُنى مناسبة للدولة، خطر الانتكاس إلى الصراع. ولذلك، ترحب إستونيا بإنشاء لجنة بناء السلام، ونرجو رؤية أولى نتائج أعمالها في موعد قريب.

والمسألة التالية التي أود تناولها هي الإرهاب. وموقفنا، في هذا الصدد لا لبس فيه: فالإرهاب مرفوض مهما كانت الظروف، وعلينا أن نتحد لمواجهة. ونأسف لعدم إدانة وثيقة اجتماع القمة الختامية لقتل المدنيين وغير المقاتلين بصورة متعمدة.

وتعتقد إستونيا بأن استراتيجية مكافحة الإرهاب التي عرضها الأمين العام، كوفي عنان، ينبغي اعتمادها والعمل بها. ونعتبر عقد الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب أولوية فائقة الأهمية في الدورة الجارية للجمعية العامة. وتنفذ إستونيا تنفيذا كاملا جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالإرهاب، وتؤيد مبادرات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في درء الإرهاب ومكافحته. وقبل أيام قلائل، وقّعت إستونيا الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل شاغل آخر تقتضي الحاجة التصدي له. ونأسف لعدم التوصل إلى أي اتفاق خاص بعدم الانتشار ونزع السلاح في اجتماع القمة.

ومن دواعي القلق الخطيرة بطء التقدم في مجال القضاء على الفقر وفي تحقيق غيره من الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم إستونيا، إلى جانب دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بزيادة الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي. ورغم وضعنا كبلد مانح جديد، بلغت مساعدة إستونيا

أولاً، نؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي الحكم على مؤهلات بلد ما للعضوية الدائمة في مجلس الأمن انطلاقاً من المساهمات الحقيقية لذلك البلد في صون السلام والأمن الدوليين.

ثانياً، في ما يتعلق بقضايا الماضي، لقد تطرق رئيس الوزراء كوزومومي بالتفصيل لرأي اليابان بشأن هذه المسألة في ١٥ آب/أغسطس من هذا العام. ويود وفد بلدي أن يذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزمنا في البيان المشترك للمحادثات السادسة، الصادر قبل بضعة أيام أي في ١٩ أيلول/سبتمبر في بيجين بما يلي: "اتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات بينهما وفقاً لإعلان بيونغ يانغ على أساس تسوية القضايا المؤسفة المثيرة للقلق الماضية والقائمة بينهما".

وقبل نشر البيان المشترك للمحادثات السادسة، أجرى ممثلاً اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدداً من المحادثات الثنائية بغية التوصل إلى هذا الفهم المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة للرد على بعض ما جاء في بيان وزير خارجية أذربيجان من اتهامات لا أساس لها ومن تحريف للحقائق خلال المناقشة العامة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

أولاً، في ما يتعلق بذكره للأراضي المحيطة بناغورني - كاراباخ، لقد دخلت هذه الأراضي تحت سيطرة أرميني ناغورني - كاراباخ نتيجة لرفض أذربيجان تناول مطالبتهم السلمية بتقرير مصيرهم. ومن المثير للجزع سماع ادعاءات بالوقوع ضحية للعدوان من ممثل أذربيجان في حين أن حكومة أذربيجان هي التي لجأت إلى العدوان العسكري الواسع النطاق لإزاحة السكان المدنيين بناغورني - كاراباخ.

إستونيا إنشاء صندوق الديمقراطية، الذي سنقدم إليه إسهماً مالياً.

وترحب إستونيا بحرارة بالاتفاق الذي توصلنا إليه بصدد مسؤولية الحماية. وعلينا جميعاً أن نفي بالالتزامات على الصعيد الوطني؛ لكن علينا أيضاً أن نكون مستعدين للتصدي لحالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي وسائر الجرائم الأخرى بحق الإنسانية التي تستدعي تدخلاً من الخارج، حتى إذا لم يتم طلبه. وفي حالات من هذا القبيل، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات اللازمة.

ونشعر بالخيبة، بصفقتنا عضواً من الأعضاء المؤسسين للمحكمة الجنائية الدولية، إذ لم يرد ذكر هذه المحكمة في الوثيقة الختامية. ونعتقد أن المحكمة وأدوات العدالة الدولية الأخرى حاسمة للتصدي للإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية.

لقد وعد العالم، قبل ستين سنة، بمنع اندلاع الحروب والدفاع عن حقوق الإنسان ومساعدة شعوب العالم على تحقيق الأمن والرخاء والحرية. فلنكن جريئين ولنبدل قدراً أكبر من الجهود لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشات المخصصة لهذه الجلسة.

لقد طلب وفدان ممارسة حق الرد. اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يتعلق حقنا في الرد بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح.

وهكذا فإن إحداث طريق رسمي مع ناختشيفان لم يشكل قط جزءاً من المفاوضات. إن هذه الظروف لا تقبل المقارنة على الإطلاق وينبغي ألا ندعي بذلك.

وأخيراً، إننا نشاطر الوزير تفاقوله الحذر ونتمنى أن تستغل جميع الجهات هذه الفرصة. وليس من شأن تحريف الواقع أن يساعد عملية السلام، ولذلك أردنا أن نقوم بتصحيح المعلومات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.

ثانياً، هناك قرارات لمجلس الأمن حاول الأذربيجانيون مراراً أن يحرفوا حقائقها بغية إقامة الحجة على مزاعمهم. وتدحض القرارات الأربعة لمجلس الأمن التي اتخذت في عام ١٩٩٣ هذه الاتهامات الكاذبة بوضوح. فلغة القرارات تشير إلى المقاتلين على أنهم قوات أرمينية محلية. كما ناشدت تلك القرارات جمهورية أرمينيا استخدام مساعيها الحميدة مع سلطات ناغورني - كاراباخ لمعالجة هذه المسائل. وهذا يدل بوضوح على أن أرمينيا لا تتدخل في العملية العسكرية وما يترتب عليها.

أما الأمر الثالث الذي أود التطرق إليه فهو ذكر الوزير "الممارسة الخطيرة التي تقوم بها أرمينيا"، وهو يعني الحالة في الأراضي المحيطة بناغورني - كاراباخ. وكما خلصت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في تقريرها المعمم على الجمعية العامة تحت الرمز A/59/742، فإنه ليس لأرمينيا تدخل ولا حضور هناك. فاستنتاجات اللجنة واضحة. ليست هناك سياسة استيطان متعمدة ولا استيطان مادي في الأراضي المحيطة بناغورني - كاراباخ. إن من أعادوا الاستيطان في منطقة ناغورني - كاراباخ الكبرى هم من أجبروا على الرحيل من منازلهم في باكو ومدن أذربيجانية أخرى نتيجة للتطهير العرقي الذي كانت تمارسه الحكومة الأذربيجانية، وكذلك في مناطق شوميان وشمالي مارداكيرت وشرقي مارتونسي التابعة لناغورني - كاراباخ، والتي هي الآن تحت سيطرة أذربيجان.

رابعاً، إن محاولات الوزير للربط بين ناختشيفان وناغورني - كاراباخ لا أساس لها وغير ذي صلة. إن حاجة ناغورني - كاراباخ إلى طريق بري دائم أمر مختلف تماماً. فالمسألان لا علاقة بينهما وهما مختلفتان عن بعضهما على المستويين السياسي والجغرافي. وحين سيسوى الصراع عندما يرفع الحصار الذي تضربه أذربيجان على أرمينيا، سيتمكن لأذربيجان استعمال أرضها كصلة وصل مع ناختشيفان.